الباب الرابع

خبرات عالمية في فرض التغيير

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

الانقلابات العسكرية وعدم جدواها

الانقلاب هو استيلاء مفاجئ على سلطة الحكومة، يقوم به عدد من الموظفين في الدولة، يتسللون ويستعملون قوات الدولة المسلحة والشرطة ووسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم. وقد يقود الانقلاب إلى تغييرات قليلة أو كثيرة في الحكومة.

ومن الانقلابات المشهورة في التاريخ تلك التي قام بها نابليون بونابرت في فرنسا عام ١٧٩٩م، وخلال القرن العشرين كانت معظم الانقلابات تحدث في الدول غير المستقرة سياسيًّا في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

إلا أن التاريخ أثبت أن النظم السياسية التي تكونت نتيجة انقلابات لا تحترم إرادة الشعوب، وإنما تقيم نظم حكم أحادية وديكتاتورية، وربما جاء ذلك من أنها لم تصل للحكم ابتداءً بإرادة ورغبة الشعوب، ولذلك فإن الإرادة الشعبية لا تهمها طوال فترة حكمها.

وقد وصلت معظم النظم السياسية العربية إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية، وعبر وعود براقة بالديمقراطية والحرية والمساواة والتنمية، إلا أن معظمها لم يحقق هذا بل حدثت انقلابات مضادة لها.

وبالرغم من أن نظام الأسر والعائلات منتشر في الدول العربية، إلا أن هذا النظام الوراثي لم يمنع حدوث العنف والانقلابات كما حدث في الأردن عام ١٩٥٢م عندما أعفي الملك طلال من منصبه، وفي عمان عام ١٩٧٠م عندما عزل السلطان قابوس أباه سعيد، وفي قطر عام ١٩٧٢م عندما عزل الشيخ خليفة بن حمد سلفه وابن عمه الشيخ أحمد بن علي، وفي عام ١٩٩٥م عندما عزل الشيخ حمد بن

خليفة أباه.

كان الانقلاب الذي قاده العقيد حسني الزعيم في سورية في ٣٠ مارس ١٩٤٩م هو الانقلاب الأول في تاريخ الدول العربية الحديثة، ورغم مضي كل هذه السنوات على هذا الانقلاب، فإن آثاره لا تزال باقية في أذهان ونفوس قطاعات واسعة من الجماهير العربية، عسكريين أو مدنيين، حينما تغلق السبل في وجوههم من أجل التغيير والإصلاح.

ومنذ أن حدث انقلاب حسني الزعيم، توالت الانقلابات، ففي عام ١٩٤٩م حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية في سورية وحدها. وخلال الفترة من عام ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٨٦م حدث حوالي ٣٤ انقلابًا عسكريًّا ناجحًا في العالم العربي. وفي سورية وحدها وقعت حوالي ٥٠ محاولة انقلابية منها ٩ انقلابات ناجحة، وهو ما لم يحدث في أية دولة عربية أخرى.

ومن أشهر انقلابات سورية انقلاب العقيد الزعيم، وانقلاب سامي الحناوة في ١٤ أغسطس ١٩٤٩م وانقلاب أديب الشيشكلي في ١٩ يناير ١٩٤٩م والانقلاب ضد الشيشكلي في ٢٥ فبراير ١٩٤٩م والانقلاب ضد الوحدة والتي انفصلت فيها سورية عن مصر، وكان ذلك في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١م وانقلاب ٢٨ مارس عام ١٩٦٢م حيث بدلت حكومة بأخرى، وانقلاب ٨ مارس حيث جاءت بموجبه حكومة ضمت حزب البعث والناصريين، وانقلاب ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٦٦م، ومحاولة انقلاب فاشلة من سليم حاطوم ٨ سبتمبر ١٩٦٦م.

وفي ليبيا قام العقيد معمر القذافي في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩م بانقلاب أبيض على الملك محمد إدريس السنوسي، وألغى الملكية والدستور وأعلن الجمهورية، وحكم البلاد مجلس قيادة الثورة بعد أن حل المجالس الإقليمية.

وفي السودان وبعد أن حصل على استقلاله عام ١٩٥٦م تحت نظام حكم مدني برئاسة إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل رئيسًا للوزراء، أطاح بهما انقلاب

عسكري برئاسة الجنرال إبراهيم عبود، وظل الحكم العسكري قائمًا حتى أطاحت به سلسلة من الإضرابات والمظاهرات أجبرت عبود على التنازل عن السلطة. وتولي الصادق المهدي (حزب الأمة) رئاسة الدولة، وفي ١٩/ ٥/ ١٩٦٩م أطاح انقلاب عسكري بقيادة جعفر نميري بالحكم المدني وأقام حكمًا عسكريًّا حتى عام ١٩٨٥م عندما أطاح به عصيان مدني جعل الجيش بقيادة الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب يتدخل ويعزل نميري ويقيم حكمًا انتقاليًّا برئاسته لمدة سنة واحدة. وفي عام ١٩٨٩م أطاح انقلاب عسكري بقيادة عمر البشير بحكومة الصادق المهدي. وفي ١٤/ ٩/ ٢٠٠٤م أعلنت وزارة الداخلية السودانية أنها أحبطت محاولة انقلاب دبرها حسن الترابي ضد الحكومة عقب صلاة الجمعة، وذلك بعد إعلانها أيضًا عن إحباط انقلاب آخر للترابي وحزبه المؤتمر الشعبي في ٢٩ أبريل عام٢٠٠١م.

وفي مصر حدث انقلاب بقيادة جمال عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ـ سمي ثورة فيما بعد ـ على الحكم الملكي بقيادة الملك فاروق، أسفر عن تحويل مصر إلى جمهورية. وفي عام ١٩٥٤م تم تنحية اللواء محمد نجيب ليحل محله عبد الناصر رئيساً لمصر، وفي ١٥ مايو ١٩٧١م قام السادات بانقلاب سلمي ـ سماه حركة تصحيح ـ أطاح فيها بمن سماهم الحرس القديم التابع لجمال عبد الناصر.

وفي الجزائر جاء فرحات عباس إلى الحكم عام ١٩٦٢م عبر انقلاب عسكري، ثم جاء أحمد بن بيلا عام ١٩٦٣م بانقلاب آخر، وفي ١٩ يونيه ١٩٦٥م تزعم قائد جيش التحرير هواري بومدين انقلابًا عسكريًّا أطاح بأحمد بن بيلا.

وفي العراق قاد عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨م انقلابًا عسكريًّا عجل بسقوط الملكية بعد أن قتل الملك فيصل الثاني وخاله عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد ثم أعلنت الجمهورية، لكن حزب البعث في ٨ فبراير ١٩٦٣م قاد انقلابًا على عبد الكريم قاسم، وأصبح عبد السلام عارف الذي لم يكن بعثيًّا رئيسًا للعراق،

وفي ١٧ يوليو ١٩٦٨م قاد حزب البعث بالتنسيق مع بعض العناصر غير البعثية انقلابًا ناجحًا بقيادة أحمد حسن البكر الذي أصبح رئيسًا جديدًا للعراق إلا أنه أجبر عام ١٩٧٩م على الاستقالة ليخلفه صدام حسين.

وفي لبنان، وقعت حالات عديدة للانقلابات والعزل بالقوة، أشهرها ضد فؤاد شهاب بقيادة الضابطين شوقي خير الله وفؤاد عوض وبمساندة الحزب السوري القومي الاجتماعي لكنها باءت بالفشل.

وفي اليمن عام ١٩٤٨م قاد عبد الله بن أحمد الوزير، وهو من الأشراف الهاشميين ثورة مسلحة على أسرة الأئمة الزيديين، وتولى الحكم، لكن أسرة الإمام استعادت الحكم بعد فترة لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة. وفي عام ١٩٥٥م استولى على العرش عبد الله بن يحيى شقيق الإمام أحمد ولكنه استعاد العرش بعد خمسة عشر يومًا. وتعرض أحمد لمحاولة اغتيال عام ١٩٦١م نجا منها لكنه أصيب إصابات بالغة، توفي على إثرها عام ١٩٦٢م وخلفه ابنه الإمام محمد البدر الذي لم يمكث في السلطة سوى ثمانية أيام فقد أطاح به انقلاب عسكري بقيادة عبد الله السلال الذي أعلن الجمهورية، والذي عزل بالقوة عام ١٩٦٧م، كما عزل خلفه عبد الرحمن الإرياني عام ١٩٧٤م. أما الرئيس علي عبد الله صالح فهو يحكم اليمن منذ الانقلاب الذي قاده في الأول من يوليو ١٩٧٨م.

وفي سلطنة عمان عزل السلطان سعيد والده تيمور عام ١٩٣٢م وظل يحكم حتى عام ١٩٧٠م عندما عزله ابنه قابوس الذي يحكم عمان حتى اليوم.

ووفرت البيئة العربية الأجواء المناسبة لنمو ظاهرة الانقلابات، والإعجاب بالمنهج الانقلابي عمومًا، فالانقلاب على السلطة القائمة يصبح ممكنًا بل سهلاً عندما لا تحترم الأنظمة القائمة الحريات، وعندما تبتعد عن الحكم الديمقراطي وتزوّر الانتخابات أو عندما لا تلجأ إليها من الأساس، وعندما تمنع قيام الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية وتكتفي بحزب واحد هو حزب السلطة، حيث يتحول

هذا الحزب بسبب انفراده بالحكم إلى حزب متهالك متآكل تنخره الانتهازية والامتيازات غير المشروعة وأحيانًا تغشاه التناقضات وأغلبها بسبب اختلاف المصالح، وتستسهل السلطة فيه تبني القمع وتكميم الأفواه ومنع تأسيس الصحافة الحرة وإلغاء الرقابة على الحكومة ومؤسسات الدولة.

وهذا كله في النهاية يؤدي إلى ضعف الرأي العام وربما اضمحلاله وضعف المجتمع وتنظيماته الحية السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويصبح أقرب إلى المجتمع شبه الميت بسبب الخوف والقمع والفقر وتغيير سلم القيم، ويبقى الجيش في هذه الحالة هو المؤسسة الأقوى في الدولة والمجتمع والأكثر تماسكًا وقدرة، فيسهل عليه الانقلاب على السلطة القائمة، ويحل محلها ويقيم سلطته الخاصة.

ونادرًا ما تقع الانقلابات ضد الأنظمة الديمقراطية التي تحترم الحريات وتداول السلطة وتحتكم إلى صناديق الاقتراع، كما تحترم الدستور والقانون وتعتد بمرجعية المواطنة وتكافؤ الفرص، لأنها تمتلك في هذه الحالة آلية العمل التي تؤهلها لإصلاح الاعوجاج والخطأ ذاتيًّا، والتراجع عن الأخطاء أو تصحيحها، ولهذا يلتف الشعب حولها في الملمات ويدافع عنها من حيث المبدأ ولا يقبل لها بديلاً وتؤهله منظماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية كي يصد أي انقلاب أو محاولة انقلاب ويفشلها في مهدها أو بعد حين[1].

عندما تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية صحية في بلد ما يكون السياسيون هم الأقوى والأقدر؛ لأنهم يمثلون الشعب وجاءوا نتيجة اختيار شعبي حر وتنبع قوتهم من مواطنيهم الذين اختاروهم لتمثيلهم، وعندها يضطر الجيش للخضوع للسياسيين أحزابًا وبرامج حتى لو لم يمتلك هؤلاء السلاح لأنهم حصلوا على

(١) حسن العودات، الانقلابات العسكرية، صحيفة البيان الإماراتية، ١٦ أغسطس ٢٠٠٨م.

الشرعية الشعبية وهذه أقوى من كل الأسلحة وأقدر.

ويضطر الجيش عندها إلى حصر مهمته بتنفيذ سياسات الحكومة وخاصة منها تلك المتعلقة بالدفاع عن البلاد ووحدة أراضيها، ولا يغامر في التدخل بالشئون السياسية.

أما إذا لم تكن الأوضاع السياسية سوية وسليمة فإن الجيش يعطي لنفسه الحق بأن ينوب عن الناس في تدبير شئونهم وتقرير مصيرهم فيقوم بانقلابه. ثم لا تلبث السلطة العسكرية أن تكتشف حجم الصعوبات الهائلة التي تواجهها مما يؤدي إلى اختلاف مواقف الانقلابيين منها ثم تناقضهم فتصادمهم فانقلاب جديد تفتقد البلاد بعده الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي.

قد يكون الانقلاب بدوافع وطنية أو نوايا حسنة، ولكن ذلك لا يبرر بأي حال انتزاع السلطة بالقوة وبدون شرعية. ولم يكن أي انقلاب عسكري يومًا ضرورة مهما كانت أخطاء السلطة التي قام ضدها حتى لو كانت فاسدة أو خالفت الدستور أو استهانت بمصالح الناس، ما دامت تلعب اللعبة الديمقراطية حسب معاييرها المعروفة والمتداولة.

ذلك لأن السلطة الديمقراطية تملك الآلية الذاتية التي تتيح لها تغيير مسارها، فمدتها محددة بسنوات أقرها الدستور الذي يتيح للشعب في نهايتها محاسبة ممثليه ومعاقبتهم إذا كانوا يستحقون العقاب بما في ذلك استبدالهم وانتخاب سلطة أخرى غيرهم بالاختيار الحر والسلمي .. وهذا شأن السلطات الديمقراطية في عالمنا المعاصر.

والملاحظ أن السلطات الانقلابية والسلطات الديكتاتورية تقمع مواطنيها، وتستن قوانين استثنائية تسهل لها هذا القمع، وترفض الحوار والرأي الآخر مهما كان سلميًا وغير عنيف، بينما تسمح لنفسها أن تسيطر على السلطة كلها بالعنف وتعتبر ذلك عملاً وطنيًا، وربما تضحية من أجل الوطن، ويصاب رجالها بالغرور

ويعتقدون أنهم حملة خشبة الخلاص ولا يتصورون أن شعوبهم يمكن أن تتغلب على مصاعبها بدونهم[1].

ونتيجة لهذا التراث السيئ للانقلابات العسكرية، فإننا نرفضها كآلية للتغيير لا تعبر عن إرادة الشعوب، ونقبل التغيير بإرادة الشعوب وفق آليات أخرى، نستعرضها في الفصول التالية.

١) المرجع السابق.

obeikan.com

الفصل الثاني

الثورة ... سلاح الشعوب القوي

الثورة أرقى عمل اجتماعي يمكن أن يقوم به شعب لمواجهة استبداد المستبدين وطغيان الطغاة وظلم الظالمين واحتلال المحتلين، ففيها تخرج مختلف قطاعات الشعب إلى الشارع مشاركة في هذا العمل السياسي الكبير معترضة على سوء الأوضاع. ومن أهم الثورات الشعبية العالمية: الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وثورات أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩م وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتقالية في نوفمبر ٢٠٠٤م.

وبعد الثورات يتغير، في الغالب، شكل وبنية المجتمع السياسية والاجتماعية، ويتغير بالطبع النظام السياسي، وتتحقق أهداف الجماهير التي خرجت إلى الشارع من أجلها.

وللثورة أشكال، فهناك الثورة ضد سوء الأوضاع الاجتماعية، والثورة الفرنسية والثورة الإيرانية مثالان على ذلك، وهناك الثورة على المحتل وجرائمه لإرغامه على الجلاء، والثورة الجزائرية أوضح مثال على هذا النوع من الثورات، حيث خاض الشعب الجزائري خلالها نضالاً مسلحًا ضد الاستعمار الفرنسي استمر سبع سنوات قدم فيه الجزائريون أكثر من مليون شهيد.

وتعد ثورة عام ١٩١٩م في مصر من هذا النوع من الثورات، وقد اتبعت أسلوب الإضراب والعصيان المدني ضد المحتل وليس الكفاح العسكري.

كما أن كثيرًا من الثورات، وبخاصة في دول العالم الثالث، كانت موجهة مباشرة إلى الاستعمار وكانت تهدف إلى تحقيق السيادة والاستقلال، ويطلق على هذا النوع من الثورات «الثورات الوطنية».

وسوف نتوقف مع أهم الثورات العالمية لنتعرف على أسبابها وآلياتها وكيف حققت أهدافها، لنستفيد منها ونتعلم من أحداثها وتطوراتها في تفكيك ومقاومة الاستبداد، أو في إزاحة المحتل الأجنبي وطرده.

أولاً: الثورة الأمريكية:

تعرف الثورة الأمريكية (١٧٧٥م - ١٧٨٣م) أحيانًا بحرب الاستقلال الأمريكية. وهي أول الثورات الكبيرة في التاريخ الحديث حيث سبقت الثورة الفرنسية بست وعشرين سنة والروسية بأربعة وستين عامًا والهندية والعربية بما يزيد قليلاً عن القرن ونصف القرن.

لقد كانت الثورة الأمريكية ثورة مبادئ دستورية قبل أن تكون ثورة سياسية للتحرر والاستقلال، حيث إن القتال للاستقلال لم يبدأ حتى كانت الثورة قد سلخت من عمرها أكثر من عشر سنوات، مرَّت كلّها في ثورات مضطربة محلية، ثم إن القتال للتحرر والاستقلال لم يكن أصلاً في عقول الناس عندما أعلنوا الثورة على حكومة الملك جورج الثالث بصورة أو بأخرى.

لقد كانت ثورة دستورية؛ لأن المشكلة الأساسية كانت تدور حول حق حكومة الوطن الأم في إصدار قوانين تفرض الضرائب وتحدد التجارة وتجيش الجيوش للدفاع في صراع استعماري لا ناقة للمستوطنين فيه ولا جمل، وتفرض على هؤلاء المستوطنين أن يحتملوا نصيبًا كبيرًا من نفقات هذه الكتائب التي قالت الحكومة: إنها حشدتها للدفاع عن المستوطنين في الوقت التي استخدمت فيه هذه القوات لتنفيذ جباية الضرائب ولحماية من يجبونها، مثلما حدث في بوسطن يوم الخامس من مارس عام ١٧٧٠م، أي لفرض حق الحكومة في إصدار هذه القوانين بواسطة مجلس نواب لا تمثّل فيه المستعمرات ولا يعرف أعضاؤه شيئًا عما يحدث في الجانب الآخر من المحيط.

كان من النتائج الهامة التي ترتبت على حركة الكشوف الجغرافية، تدفُّق الهجرة من أوروبا إلى الأراضي المكتشفة، وقام المهاجرون الإنجليز بتأسيس المستعمرات على الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية. وقد تأسست أول مستعمرة إنجليزية في عام ١٦٠٧م في جيمس تاون بولاية فرجينيا، ولم تكن تتألف في البداية إلا من حصن وكنيسة وصف من الألواح الخشبية.

وتوالى منذ ذلك التاريخ وصول المهاجرين الإنجليز بشكل أساسي والمهاجرين الأوربيين بشكل عام. وقد تضافرت عدة عوامل في دفع حركة الهجرة وتنميتها، مثل الضيق الاقتصادي والاستبداد السياسي والاضطهاد الديني. كما شجع القضاة والقائمون على شئون السجن المذنبين على الهجرة إلى أمريكا، بدلاً من قضاء مدة العقوبة في السجن. وأنشأت طائفة البيوريتان (التطهريون) مستوطنة «بليموث» التي أصبحت «مساتشوسيتس» فيما بعد. وهكذا نشأ في المستعمرات مجتمع جديد يرتبط بالولاء للوطن الأم إنجلترا، ولكنه يتمتع في الوقت نفسه بحرية سياسية لا مثيل لها في أي مكان في الأرض في القرنين السابع عشر والثامن عشر. حيث إن سكان هذه المستعمرات كانوا يحملون معهم أفكار البريطانيين الأحرار، كما كانت لهم مجالسهم النيابية المنتخبة، التي تضع القوانين وتفرض الضرائب وتحدد الاعتمادات المالية وتسيطر على الخزانة. ورغم تنوُّع الأصول التي انحدرت منها شعوب المستعمرات الأمريكية، إلا أن اللغة والثقافة والنظم الإنجليزية ظلت هي السائدة، ذلك أن المهاجرين الجدد كانوا يختلطون بالوافدين الإنجليز الأوائل، ويتخذون لغتهم ويعتنقون وجهات نظرهم، ونتج عن هذا الاندماج ظهور شعب جديد هو الشعب الأمريكي، الذي أخذ يتميز بالتدريج عن الشعوب الأوروبية التي ينتمي إليها. وبحلول عام ١٧٣٣م تمكن المهاجرون الإنجليز من تأسيس ثلاثة عشر مستعمرة على ساحل المحيط الأطلسي، من «نيوهامشير» في الشمال إلى «جورجيا» في الجنوب. أما في مناطق أمريكا الشمالية الأخرى، فقد سيطر

الفرنسيون على «كندا» و«لويزيانا»، التي ضمت منابع نهر الميسيسيبي الهائلة. وخاضت فرنسا وإنجلترا حروبًا عديدة ضد بعضهما البعض خلال القرن الثامن عشر، ومع نهاية حرب الأعوام السبعة بينهما، كانت إنجلترا تسيطر على «كندا» وجميع مناطق أمريكا الشمالية الواقعة شرق نهر الميسيسيبي. وبعد ذلك بفترة قصيرة دخلت إنجلترا مع مستعمراتها في صراع. ويرجع أول أسباب هذا الصراع إلى السياسة الإنجليزية في حكم المستعمرات، فقد كان لكل مستعمرة حاكم إنجليزي ينوب عن ملك إنجلترا، وكثيرًا ما كان النزاع ينشُب بين الحكام الذين يمثلون المصالح الإنجليزية، وبين المجالس النيابية المنتخبة التي تمثل مصالح الشعب في المستعمرات. وقد أدى تكرار التصادم بين حكام المستعمرات وبين المجالس إلى إيقاظ إحساس المستعمرات بما هنالك من تباعد بين المصالح الأمريكية والإنجليزية.

على أن أهم أسباب التذمُّر في المستعمرات الأمريكية كان يرجع إلى السياسة الاقتصادية التي اتبعتها إنجلترا هناك، فقد حتّم قانون الملاحة (التجارة) الذي صدر سنة ١٦٥١م، نقل كافة الصادرات من المستعمرات إلى إنجلترا على سفن يملكها إنجليز، ويتولى تشغيلها إنجليز. كما حتّمت التشريعات التي تلت ذلك القانون أن يُعاد شحن صادرات المستعمرات إلى القارة الأوروبية في الموانئ الإنجليزية. ونظمت استيراد السلع الأوروبية إلى المستعمرات بطريقة تعطي أفضلية للمصنوعات الإنجليزية، وفرضت على المستعمرات إمداد البلد الأم بالمواد الخام، وألا تنافسها في الصناعة. كما خرجت إنجلترا من حرب السنين السبع مع فرنسا وهي تعاني من أزمة مالية حادة، نتيجة للنفقات الباهظة التي تكبدتها فيها، فلجأت إلى فرض ضرائب جديدة على سكان المستعمرات.

وكان هذان الإجراءان (القوانين التجارية، والضرائب الجديدة) هما السبب المباشر للثورة الأمريكية، وأصرَّ الأمريكيون على عدم دفع الضرائب إلا لمجالس

المستعمرات التشريعية، والتفوا جميعًا حول شعار «لا ضرائب بدون تمثيل». فرفعت جميع الضرائب، فيما عدا الضريبة المفروضة على الشاي، فردت مجموعة من الشخصيات الوطنية على ذلك في عام ١٧٧٣م بإقامة ما أصبح يعرف بحفل الشاي في بوسطن. فتنكر أفراد هذه المجموعة وعددهم ٥٠ رجلاً بأزياء الهنود الحمر، وصعدوا إلى السفن التجارية الإنجليزية (٣ سفن)، وألقوا بنحو ٣٤٢ حاوية من الشاي في ميناء بوسطن. غير أن لندن وصفت حفلة شاي بوسطن بالهمجية، وأصدر البرلمان الإنجليزي قوانين تهدف إلى معاقبة بوسطن، بما فيها إغلاق ميناء بوسطن أمام حركة الملاحة، حتى يتم دفع ثمن الشاي، ووضع حاكم عسكري على بوسطن (جيدج)، ومنع الاجتماعات إلا بإذن من الحاكم العسكري، وقد أطلق سكان المستعمرات الأمريكية اسم (القوانين الجائرة) على هذه القوانين.

أثارت هذه القوانين القاسية الغضب، ودخل الجنود الإنجليز عام ١٧٧٥م في مواجهة مع متمردي المستعمرات في «مساتشوسيتس»، وأعلن البرلمان الإنجليزي أن «مساتشوسيتس» متمردة ويجب قمعها، وقرر تعبئة موارد الإمبراطورية لضرب الثورة، مما أدى إلى ظهور مناخ الحرب في المستعمرات، وأقبل الناس على شراء الأسلحة والتدريب على استخدامها. وفي عام ١٧٧٥م عُيِّن جورج واشنطن قائدًا للقوات الأمريكية، وباستمرار الموقف الإنجليزي المتصلب، بدأ الرأي العام الأمريكي يتقبل فكرة الاستقلال عن الوطن الأم، وفي ٤ يوليو ١٧٧٦م قام الكونجرس بإقرار إعلان الاستقلال، الذي جاء فيه: «إننا نؤمن بأن الناس خُلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقًا لا تقبل المساومة، منها حقّ الحياة والسعي لتحقيق السعادة». ألهب إعلان الاستقلال حماسة الجماهير، وتبادل الأمريكيون مع القوات الإنجليزية الانتصارات والهزائم، وكان المنعطف في الحرب عام ١٧٧٧م حين تمكن الجنود الأمريكيون من هزيمة الجيش الإنجليزي في نيويورك. وكانت فرنسا تدعم الأمريكيين بشكل سري، وترددت في الوقوف إلى جانبهم بشكل

علتي، حتى أثبت الأمريكيون أنفسهم في ساحة القتال. وفي عام ١٧٨٣م انتهت الحرب رسميًّا حيث اعترفت إنجلترا باستقلال الولايات المتحدة، وتنازلت عن كل الأراضي الواقعة شرق الميسيسيبي.

وكان من أهم القضايا التي واجهت الدولة الوليدة هو تحديد شكل الحكم، وحقوق المواطنين وواجباتهم، والروابط التي تربط الولايات بالدولة بالولايات الأخرى. وفي مايو عام ١٧٨٧م اجتمع مندوبون عن الولايات لإقرار دستور للبلاد، واختير جورج واشنطن بالإجماع ليكون رئيسًا للدولة. وبرزت شخصيتان في فترة الثورة، وهما جورج واشنطن، البطل العسكري وأول رئيس للولايات المتحدة، الذي ترأس حزبًا يؤيِّد وجود رئيس قوي وحكومة مركزية، وتوماس جيفرسون، المؤلف الرئيسي لوثيقة الاستقلال، الذي ترأس حزبًا يفضل منح الولايات قدرًا أكبر من السلطة، استنادًا إلى النظرية التي تقول: إن من شأن ذلك جعل الولايات أكثر تعرضًا للمساءلة تجاه الشعب. ومن الجدير بالذكر أن الثورة الأمريكية أثرت وعجلت بظهور الثورة البريطانية.

ويعتبر دستور الولايات المتحدة من أوضح الدساتير التي أُعدّت في العالم وأكثرها فعالية، وقد ساعد هذا الدستور على قيام حكومة تتوازن فيها السلطات الثلاث، كما أقام التوازن بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وتم الحفاظ على مرونة الدستور ومسايرته للتطور، بالنص على إمكانية التعديل والإضافة إلى الدستور، وأن وضعت بعض القيود التي تحميه من التغييرات المتسرِّعة.

من حظ أمريكا أنها امتلكت شخصيات كبيرة في تلك اللحظة الحاسمة من بدء تاريخها، من بين هذه الشخصيات بالإضافة إلى جورج واشنطن (بطل الاستقلال الأمريكي)، توماس جيفرسون الذي ساعد جورج واشنطن كثيرًا وكان شريكه في إعلان الاستقلال.

شغل جيفرسون منصب ثالث رئيس للولايات المتحدة، لكن الأهم أنه كان العقل المدبر الذي شكل الفكر السياسي الأمريكي في هذه الفترة الحاسمة. وكان توماس جيفرسون من أكبر أنصار الديمقراطية والحرية. ومن إنجازاته شراء ولاية لويزيانا من نابليون بونابرت، وتأسيس جامعة فرجينيا. ويرى البعض أن تأثيره على سياسة الولايات المتحدة كان أعظم من تأثير أي زعيم سابق أو لاحق، وحتى هذا اليوم لا يزال شبحه يخيم على السياسة الأمريكية ولا تزال مبادئه تقود هذه القوة العظمى العالمية، وغالبًا ما يشار إلى الديمقراطية الأمريكية بالديمقراطية الجيفرسونية كدليل على ذلك.

وأكد جيفرسون على مبدأي الحرية والديمقراطية اللذين تضمنتهما وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي. وترددت أصداء هذين المبدأين عبر القرنين الماضيين، وبفضل قوتهما أثرت الولايات المتحدة على الكثير من دول العالم. وتمتلك الولايات المتحدة أقدم دستور مكتوب في العالم، والدستور الأمريكي هو أكثر الصادرات الأمريكية شعبية وأقدمها. وصمم الآباء المؤسسون للولايات المتحدة دستورًا فريدًا في مسار الكفاح المتواصل من أجل حرية الإنسان. تم التأكيد في الدستور على مبدأ الحكومة الدستورية، التي أملوا في أن تنتشر فكرتها إلى أبعد من أمريكا. واعتبر توماس جيفرسون الدستور صرحًا قائمًا، ومثالاً قائمًا يجب أن تقتدي به الشعوب الأخرى. فكتب قائلاً: «من المستحيل ألا نشعر بأننا نعمل من أجل الإنسانية جمعاء»، لذلك السبب تبنت العديد من دول العالم نماذج دستورية مقتبسة من الدستور الأمريكي. أفكار مثل (كل الناس قد خُلقوا متساوين) وأن (خالقهم وهبهم حقوقًا معينة لا يجوز التفريط فيها) قد وضعت في الصدارة كمطلب أمريكي منذ البداية، ولاحقًا دعا ثوريون يسعون إلى كسر أغلال الظلم والطغيان، من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وإفريقيا إلى آسيا إلى نفس المبادئ. وعندما أطلقت الولايات المتحدة تلك الأفكار الثورية إلى العالم عام ١٧٧٦م لم تتردد إطلاقًا في

الالتزام بها بصفة عامة، رغم حدوث انتكاسات تاريخية فيما يتعلق بمصير الهنود الحمر، وظاهرة عبودية الأفارقة. بالإضافة إلى تجاوزات وجرائم معاملة الأمريكيين من أصل ياباني أثناء الحرب العالمية الثانية، ومعاملة العرب والمسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١م.

ويعني الدستور الأمريكي بوصفه مجموعة من المبادئ السياسية والقانونية في المقام الأول خير المجتمع بأكمله وآلية لصيانة حقوق الأفراد. ويضمن الدستور الأمريكي الدفاع عن حق الفرد في الحياة والملكية، وفي حرية العبادة والتعبير. ومن أجل ضمان هذه الحريات، شدد واضعو الدستور الأمريكي على ضرورة وجود قيود لصلاحيات كل من سلطات الحكم، إضافة إلى مساواة الجميع أمام القانون.

إن الدرس الذي يمكننا أن نخرج به من الثورة الأمريكية هو أن أهميتها جاءت من أمرين، الأمر الأول هو تحقيق الاستقلال عن بريطانيا وتأسيس دولة جديدة لها إرادتها ورؤيتها وثقافتها المستقلة، والأمر الثاني أنه تحقق مع الاستقلال تأسيس لنمط الحياة السياسي والقانوني للإنسان الأمريكي داخل مجتمعه الجديد.

فقد نجح الأمريكان في الاتفاق على مبادئ دستورية عامة مكنتهم من إقرار نظم العمل السياسي والعدالة فيما بينهم، ومكنتهم من الحفاظ على حقوقهم وحرياتهم العامة، ووقفت منذ البداية كحائط صد لأية مبادرة للديكتاتورية والانفراد بالسلطة.

وقد حافظ الأمريكان على التمسك بهذه القيم السياسية والقانونية التي تضبط نمط حياتهم، وهو ما جعلهم يختصرون الزمن ليبنوا خلال عقود ليست بالطويلة حياة سياسية واجتماعية تحسدهم عليها شعوب العالم كله.

وكانت هذه الحياة السياسية والاجتماعية التي أقيمت على أسس عادلة وسليمة، حافظة حق المواطن الأمريكي من أن يتعرض لظلم أو انتقاص لحقوقه، كانت هذه

الحياة هي التي وضعت أقدام الأمريكان على طريق النهضة، فقامت حضارتهم التي بهرت العالم حتى اليوم، وتضاعفت قوتهم السياسية والإنتاجية والتصنيعية والتصديرية والعسكرية والعلمية.

ولولا الثورة وما بذله الشعب الأمريكي خلالها من تضحيات وجهود جبارة ومعاناة لما وصل الأمريكيون إلى ما هم فيه الآن. ولولا الثورة ما تخلص الأمريكيون من الجبروت الاستعماري لبريطانيا وفرنسا. ولولا الثورة لما قامت الوحدة بين الولايات لتتكون أكبر قوة عرفها العالم الحديث.

لقد وضعت الثورة المجتمع الأمريكي على طريق الحرية ليتم تأسيس أكبر مجتمع بشري تمتع بكل أنواع الحريات الفردية والجماعية وليتمكن من إقامة نظام سياسي حر ومفتوح، يفجر طاقات الناس في الإبداع وفي الاشتراك في إدارة شئون بلادهم.

لولا ميراث الثورة الأمريكية وما حققته من إنجازات ونجاحات على مجال تأسيس الدستور على أفضل نظام حر، ما تمت الإضافة على هذا النظام وتطويره ليصل اليوم إلى هذا المستوى الذي يباهي به الأمريكان العالم بأسره.

لو خاف الأمريكان من عواقب القيام بثورتهم التحررية، لو جبنوا أمام جبروت الإنجليز، لبقيت بريطانيا موجودة في العالم الجديد، ومعها فرنسا، ومن يدري لعلهما كانتا ستتمكنان من إقامة بريطانيا الجديدة في العالم الجديد وكذلك فرنسا الجديدة.

ثانيًا: الثورة الفرنسية:

ليس المهم الوقوف عند التسمية اللفظية لأسباب قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩م – ١٧٩٩م)، فسواء كانت هذه الأسباب: حركة عقلية نشأت من حركة الاستنارة الحرة في القرن الثامن عشر، أو ثورة الطبقات المحرومة من الامتيازات ضد الطغيان الإقطاعي، أو توطيد لسلطة البورجوازية الرأسمالية الحديثة ضد نظام اقتصادي واجتماعي ظالم، إنما المهم هو أن الثورة الفرنسية حدث تاريخي عظيم الشأن والتأثير

في تاريخ أوروبا والعالم.

وأروع ما في الثورة الفرنسية هو أن الشعب الفرنسي كله قد اشترك فيها، لتتوحد قواه الحية التي استطاعت أن تسقط النظام القائم وأن تفتح أبواب سجن «الباستيل» المرعب وتخرج المساجين، ثم يبدأ الساسة والقانونيون في صياغة الدستور الفرنسي وتحديد ملامح الديمقراطية الجديدة التي تحترم الإنسان الفرنسي وتسعى لإسعاده.

ويرى المؤرخون أن من أهم أسباب الثورة الفرنسية حالة الإفلاس التي كانت عليها خزانة الدولة، إذ نشأ عن حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر وقصور النظام الضريبي ومجافاته للعدالة والإسراف والتدخل في الثورة الأمريكية دين عام ضخم عجزت الدولة عن سداده.

وهذا الإفلاس نتج عنه قرارات حكومية تضغط على الناس وتضيق عليهم، فبدأ المواطن العام يعبر عن رفضه، وانضم إلى نواب الطبقة العامة عدد كبير من صغار رجال الدين وقليل من النبلاء وطالبوا بإصلاحات سياسية واجتماعية واسعة، وتحدوا الملك وأعلنوا أنفسهم جمعية وطنية (١٧ يونيو ١٧٨٩م)، وأقسموا ألا ينفضوا حتى يضعوا للبلاد دستورًا، وقبل الملك ولكن أدى طرده لأحد الإصلاحيين إلى هجوم الناس المتحمسين على سجن الباستيل (١٤ يوليو ١٧٨٩م)، وأذعن الملك مرة أخرى فأعاد ذلك الشخص، لكن قيادات الثورة أنشأت مجلسًا خاصًا عرف بـ«الكومون» لحكم مدينة باريس، ونظم الحرس الوطني، فيما ألغت الجمعية الوطنية في ٤ أغسطس جميع الامتيازات الإقطاعية.

وفي ٥ أكتوبر سارت الجماهير إلى قصر فرساي وأجبرت الأسرة المالكة والجمعية على الانتقال لباريس، وقامت الجمعية التأسيسية (وهو الاسم الذي اتخذته آنذاك الجمعية الوطنية) برسم دستور قيد السلطة التنفيذية إلى حد العجز (١٧٩١م)، وكانت مقدمة إعلان حقوق الإنسان الشهير، وصدرت تشريعات ضد رجال

الدين حين طلب إليهم أن يقسموا اليمين للسلطة المدنية (١٧٩٠م)، ما أدى إلى نفور المراكز الريفية المتدينة العديدة من الثورة. واعتزم الملك اللحاق بالنبلاء الذين سبقوه إلى الهرب للخارج (المهاجرين)، ولكن قبض عليه بعد فراره (٢١ يونيو ١٧٩١م) وأرجع إلى باريس وقبل الدستور الجديد. وفي الجمعية التشريعية تغلب الثوريون وأصبح الشعار الجديد هو «الحرية والمساواة والإخاء».

استمرت الثورة الفرنسية ما بين ١٧٨٩م، ١٧٩٩م، أي حوالي عشر سنوات كاملة، شهدت تطورات كبيرة وعميقة، أدت في النهاية إلى إنهاء النظام القديم وسيطرة الطبقة البورجوازية.

لأن نظام الحكم في فرنسا قبل الثورة كان يقوم على نظام ملكي مطلق يجمع فيه الملك بين جميع السلطات، ويستند فيه إلى تفويض إلهي يزكيه الإكليروس والنبلاء، فقد كان لا بد أن يقوم الساسة والمفكرون والمثقفون ورجال الاقتصاد ومختلف طبقات الشعب بأدوار مختلفة لكنها متعاضدة ومتعاونة من أجل إسقاط هذا النظام.

وقد كان للثورة الفرنسية إطارًا فكريًّا وسياسيًّا، فقد عرف القرن الثامن عشر بفرنسا قيام حركة فكرية تميزت برفض اللامساواة ونشرت أفكارًا جديدة تنتقد النظام القديم سميت بفلسفة الأنوار. ومن أهم زعماء هذا التيار الفكري، «مونتسكيو» الذي طالب بفصل السلطات، و«فولتير» الذي انتقد التفاوت الطبقي في حين ركز «روسو» على الحرية والمساواة.

كما كان للثورة أسباب اقتصادية واجتماعية، **فمن الأسباب الاقتصادية:** اعتمدت فرنسا على النشاط الفلاحي الذي تضرر بفعل سنوات الجفاف، كما أن الصناعة كانت ضعيفة مما أدى إلى إفلاسها بسبب منافسة البضائع الإنجليزية، وقد زاد من حدة الأزمة المالية مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية.

أما على المستوى الاجتماعي: فقد تشكل المجتمع الفرنسي من ثلاث هيئات

متفاوتة، أهمها رجال الدين، والنبلاء المستفيدون من الامتيازات، أما الهيئة الثالثة التي تمثل ٩٦٪ من السكان فتشكلت من الفلاحين الصغار والفئات الشعبية والبورجوازية التي كانت غنية وطموحة لكنها محرومة من المشاركة السياسية.

وقد مرت الثورة الفرنسية بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى (يوليو ١٧٨٩م - أغسطس ١٧٩٢م)، فترة الملكية الدستورية: وتميزت هذه المرحلة بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن «لاباستي»، وإلغاء الامتيازات الطبقية، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.

المرحلة الثانية (أغسطس ١٧٩٢م - يوليو ١٧٩٤م)، فترة بداية النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري: وتم فيها إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.

المرحلة الثالثة (يوليو ١٧٩٤م - نوفمبر ١٧٩٩م)، فترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة: التي سيطرت على الحكم ووضعت دستورًا جديدًا وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بونابارت للقيام بانقلاب عسكري وضع حدًّا للثورة وأقام نظامًا ديكتاتوريًّا توسعيًّا.

وقد كان للثورة الفرنسية نتائج متعددة وانعكاسات قوية على حياة الشعب الفرنسي.

فعلى المستوى السياسي: أصبح الحكم جمهوريًّا يستند إلى الشعب، كما أقر فصل لسلطات ووضع دستور أصبحت بموجبه الدولة علمانية.

وعلى المستوى الاقتصادي: تم القضاء على النظام القديم، وألغيت الحواجز الجمركية الداخلية، وتم اعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

وعلى المستوى الاجتماعي: تم إلغاء النظام الطبقي وامتيازات النبلاء ورجال الدين، كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والقضاء والمساواة في تولي

المناصب العمومية.

وربما يستنتج القارئ المتابع للثورة الفرنسية أنها لم تستطع أن تحقق أهدافها خلال فترة وجيزة، وإنما احتاجت لسنوات طويلة حتى تحقق هذه الأهداف، فالبناء الاجتماعي الفرنسي لم يكن مستعدًّا لقبول تغيير جذري دراماتيكي كما كان يريد الكثيرون، وإنما الذي حدث هو أن التغيير حدث بشكل تدريجي، فتغيرت الأفكار وانتشرت المبادئ حتى تشربتها التربة الفرنسية والواقع الفرنسي، بل إن هذه المبادئ طارت حتى استقرت في ضمير أوروبا كلها وأحدثت فيها أكبر الأثر، ثم من أوروبا انتشرت في جميع أنحاء العالم وتلقتها الشعوب بالقبول.

ويمكن ملاحظة أن قادة الثورة لم يكونوا متفقين على برنامج واضح يحكم عملهم في فترة ما قبل النجاح، ويحكم العمل أيضًا متى تحقق النجاح، ففي كثير من الأحيان كانت عفوية الثورة هي التي تفرض نفسها.

والدرس الذي نأخذه هنا هو أن البرنامج المسبق والمتفق عليه لحركات الاحتجاج الاجتماعي أمر مهم لنجاح هذه الحركات في تحقيق أهدافها، فمتى تحقق اتفاق هذه الحركات على إطار عام للعمل يحدد الأهداف العامة والمطالب الأساسية، ويتيح خيارات متعددة للتنفيذ والحركة.

إذا كنا نريد مخاطبة مواطنينا العرب كي نتعلم جميعًا من تراث وتاريخ وخبرة الثورة الفرنسية، وكيف نختار ما يناسبنا من أفكار وخبرات هذه الثورة لنطور به واقعنا العربي التعيس، فإن الدرس الأول هو أن الخوف من جبروت العسكر ورجال النظام لن يؤدي إلا إلى المزيد من الخوف والجبن والانعزال عن الشأن العام، فأول درس ينبغي أن يكون أن خوفنا هو أول درع يحمي النظم الاستبدادية ويسعدها ويوفر لها الأمان والاطمئنان. وإنما خروجنا السلمي المتزايد والمطرد فلن تكون له عاقبة وخيمة، فالمتظاهر السلمي إن دفع ثمنًا لذلك سيكون سجنًا بسيطًا، ولن تكون هناك سجون كلما كان الخروج كثيفًا وكبيرًا.

من الدروس المستفادة أيضًا من الثورة الفرنسية أن مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والجمعيات والمنظمات والاتحادات) كان لها الدور الأبرز في هذه الثورة، من خلال حشد الناشطين والمثقفين لقيادة حركة التغيير. ولذلك فإنه ينبغي علينا الاستماتة في سبيل تقوية هذه التكوينات والتنظيمات وقطع الطريق على نظمنا السياسية التي تسعى باستمرار لخنقها وحصارها لإدراكها بأهمية دورها وخطورته.

ثالثًا: الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧م:

تعد الثورة البلشفية في روسيا القيصرية هي التطبيق العملي لأفكار وكتابات «كارل ماركس» ومساعده «فريدريك أنجلز». وأهم كتابات «كارل ماركس» التي حملت فكر الثورة الشيوعية والفكر الشيوعي عمومًا هي كتاب «رأس المال».

وتقوم الفكرة الأساسية للشيوعية على حكم الطبقة العاملة والمسماة في هذا الفكر «بروليتاريا» لمحاربة الطبقية وتحكم رأس المال الخاص في الحياة الاقتصادية، بمعنى عدم جواز تحكم أي فرد وأية مؤسسة يملكها أفراد في أي منحى من مناحي الحياة الاقتصادية.

وعليه، فإن الدولة تكون هي المالكة لكل وسائل الإنتاج دون استثناء، ولا يسمح للأشخاص بتملك أية معدة أو أداة تدر إنتاجًا، ويسمح فقط بملكية الأفراد ما هو رهن باستخدامهم الشخصي لمنع الاستغلال الرأسمالي.

وكان من الطبيعي، طبقًا لما توقعه وخطط له كارل ماركس، أن تكون الثورة الشيوعية في بلد صناعي من الدرجة الأولى، تتوافر فيه طبقة «البروليتاريا» التي هي طبقة العمال، وكان ظنه يتجه في ذلك الوقت إلى المملكة المتحدة «بريطانيا» أو إلى «ألمانيا»، واستبعد تماما فكرة قيامها في بلد زراعي كروسيا.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، ودخول الإمبراطورية القيصرية في روسيا إلى الحرب مما أثر سلبًا على وضع المواطنين لا سيما العمال، بدأت أفكار

ماركس تتسرب وتتحول تدريجيًا إلى ثورة منظمة على رأسها اثنان من المناهضين للحكم القيصري وهما: فلاديمير أوليانوف (وهو المعروف فيما بعد باسم «لينين») وجوزيف فيسرافيتش، و(هو المعروف فيما بعد باسم «ستالين»).

وتحت تأثير الضغط هرب الاثنان من الجحيم الروسي إلى ألمانيا واستعانا في الهرب بالأسماء المستعارة «لينين» و«ستالين» ليواصلا هناك المد الثوري ويستغلا بشدة تضجر الشعب الروسي بأكمله من الحرب العالمية التي كلفت الروس كثيرًا دون مصلحة يراها الشعب داعية لتلك الحرب.

وبدأت المعونات تتدفق عليهما وعلى الثورة من الحكومة الألمانية التي كان من مصلحتها العليا بالطبع تدعيم الثورة على النظام الروسي لصالح الثوار الذين اكتسبوا شعبيتهم الطاغية من مجرد إعلانهم أنهم ضد الحرب وعزمهم على الانسحاب منها فور أن تستتب الأمور لهما، ولأن الأمر برمته أصبح مدعاة لقلب الموازين الحربية، فقد تدخل جهاز المخابرات الألماني بكل ثقله ليساعد الثوار عن طريق عنصرين هامين:

الأول: تدعيم وتوصيل نداءات وبيانات الثورة للشعب الروسي على النحو الذي أدى لانسحاب فرق بأكملها وكتائب روسية تركت مواقعها على الجبهة استجابة واقتناعًا وتمردًا على القيصر.

والثاني: قيام جهاز المخابرات الألماني بتنفيذ عملية من أشهر عملياته عرفت باسم «عملية القطار الحديدي»، فقد كان التفكير منحصرًا في جهاز المخابرات الألماني على الوسيلة المثلى لإعادة لينين وستالين إلى روسيا بعد أن بلغت شعبيتهما حدًّا مناسبًا لتتبع الشعب لهما.

وبالتدريج، انهار النظام الروسي القيصري فعليًّا أمام الجموع الهادرة، وتم الإعداد لعودة لينين وستالين إلى روسيا بقطار ينقلهما من ألمانيا إلى وطنهما.

ووسط تلك الأجواء، علمت المخابرات البريطانية بأمر عملية القطار الحديدي وأيقنت أن حليفتها روسيا القيصرية بصدد الخروج المحتم من الحرب لو وصل الثوار إلى السلطة لا سيما إذا نجحت عملية إعادة القادة إلى روسيا، وتفتق ذهن المخابرات البريطانية عن طريقة جديدة تمكنها من استشراف الأمور عن قرب ومعرفة موعد عملية القطار الحديدي لتعطيلها، فأرسل رجال المخابرات البريطانية إلى الكاتب والمفكر البريطاني الأشهر «سومرست موم»، أحد أعلام الأدب في أوروبا وطلبت تعاونه بالسفر إلى ألمانيا وتحرى الأمر بعد تدريبه على أعمال التخابر السري بصفة عاجلة، وكان دافع الأمر للاستعانة بموم هو استحالة تطرق الشك إلى شخصيته باعتباره علمًا معروفًا في سائر أوروبا مما يسهل مهمته إلى أقصى حد وعلى نحو لا يتوافر لضابط مخابرات محترف معرض لكشف أمره أمام جهاز المخابرات الألماني اليقظ.

سافر «سومرست موم» إلى ألمانيا وأدى مهمته بنجاح مطلق غير أن نجاح مهمته لم يمنع نجاح عملية القطار الحديدي، فقد جلب موم كل المعلومات الخاصة بالعملية ووضح الأمر أمام البريطانيين أن عملية القطار الحديدي اكتملت تمامًا وتنتظر التنفيذ خلال فترة بسيطة للغاية، وكان هذا يعنى تأخر التدخل البريطاني بطبيعة الحال.

وعاد القادة لينين وستالين إلى روسيا لتنفجر الثورة البلشفية وليستولي الشيوعيون على السلطة ويتأسس الاتحاد السوفيتي على ثورة حمراء قضت على كل رموز الحكم القيصري بالقتل الجماعي.

اندلعت إذًا الثورة البلشفية أو ثورة أكتوبر عام ١٩١٧م، وقادها البلاشفة تحت إمرة فلاديمير لينين وليون تروتسكي في ١٩١٧م بناء على أفكار كارل ماركس؛ لإقامة دولة شيوعية وإسقاط القيصرية. وعلى يد الثوار تم التخلص من القيصر وتم إعدام جميع أفراد الأسرة الملكية رميًا بالرصاص وتم نقلهم إلى مقابر جماعية، وتضمنت التصفيات الأطفال والنساء.

عاد لينين إلى بتروجراد في أكتوبر ١٩١٧م، ودعا الهيئة المركزية للحزب إلى إعلان الثورة فورًا.

كانت حكومة كيرينسكي ضعيفة، وكان ليون تروتسكي، أحد القادة البارزين في الحزب، يحظى بولاء مجموعات كبيرة من الجنود. وأعلنت بعض فرق البحرية تأييد الثورة، وهنا قرر البلاشفة التحرك.

سقطت بتروجراد بأيديهم دون مقاومة تذكر (٧ نوفمبر ١٩١٧م). في موسكو كانت المقاومة أشد، إلا أن البلاشفة سيطروا على المدينة في أقل من أسبوع. وهكذا صارت كل روسيا تحت سلطتهم. واستطاعوا اكتساب ثقة الأهالي بالشعار البسيط الذي رفعوه: «الخبز والسلام والأرض للجميع».

اجتمع مجلس السوفيت (فروع الحزب) الأعلى في ٨ نوفمبر ١٩١٧م، وضم ممثلين عن كافة الأقاليم الروسية. وانتخبوا «مجلس مفوضي الشعب» الذي انتخب لينين رئيسًا له. وهكذا صار فعليًّا رئيس الدولة الروسية. وفي الاجتماع الأول سأل لينين المجلس أن يعطيه تفويضًا بإعلان إنهاء الحرب ضد ألمانيا، وبإلغاء الملكية الفردية. فوافق المجلس على الشأنين، وهكذا بدأت مفاوضات السلام مع ألمانيا وبدأ العمل على إلغاء الملكية الخاصة للأراضي وإلحاقها بممتلكات الدولة، ليتم فيما بعد توزيعها على الفلاحين.

بذل لينين جهودًا جبارة لإنهاء الحرب مع ألمانيا، مقدمًا بعض التنازلات في المقاطعات التي كانت تحت حكم القياصرة كفنلندا وبولندا، وهكذا وقعت معاهدة السلام في بريستيلوفسك (٣ مارس ١٩١٨م).

وفي العام نفسه طلب لينين تغيير اسم الحزب من حزب «العمل الديمقراطي الاجتماعي الروسي» إلى الحزب «الاشتراكي (الشيوعي) الروسي».

بدأ المعارضون للحكم الاشتراكي القيام بأعمال عنف في المدن، وتحولت تلك

الأعمال إلى ما يشبه الحرب الأهلية في الأرياف، ولكن المعارضين كانت تنقصهم وحدة الهدف والرؤية، فاستطاعت الحكومة القضاء على تمردهم بحلول العام ١٩٢٠م، حيث كانت تنتظر الحكومة معركة هامة على الصعيد الخارجي.

كانت حكومات انجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة قد رفضت التعامل مع النظام الجديد لأنه رفض التعهد بدفع ديون القيصر لتلك الحكومات وألغى معظمها.

في العام ١٩٢١م أصدر لينين برنامجًا سماه «السياسة الاقتصادية الجديدة»، معطيًا الحرية للمزارعين وصغار المنتجين للتصرف بمنتجاتهم، سامحًا بالتجارة الحرة، وداعيًا الأجانب إلى الاستثمار في روسيا، فدفع هذا البرنامج حكومات أوربا الغربية والولايات المتحدة إلى إعادة التمثيل الدبلوماسي والعلاقات التجارية، ما مكن الدولة الجديدة من الانطلاق في بناء نفسها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم علمي وعسكري وازدهار اقتصادي[1].

وهكذا، فإن المتابع للثورة الروسية يمكنه أن يلحظ بشكل واضح أن التربة الخصبة التي نمت فيها أفكار الثورة كانت الظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي الكبير ومعاناة قطاعات متزايدة من الجماهير. كما يمكن ملاحظة أيضًا جانب انتشار الفكرة والثقافة الأساسية للثورة، فكتابات قادة الثورة انتشرت بين الجماهير على نطاق واسع، وتصاعد الإيمان بهذه الأفكار واعتناقها بين المواطنين الروس خلال قرابة ١٧ عامًا، وهو ما مثل دعمًا شعبيًا كبيرًا للثورة وقادتها وأفكارها وبرامجها. إننا يجب أن نكون على يقين أنه متى تحركت جموع الشعب من أجل التغيير فلن يقف أمامها أكثر وأشد النظم السياسية قوة ومتانة وتاريخًا، كما كان الحال في النظام القيصري الروسي.

***

(١) المرجع السابق.

رابعًا: الثورات المخملية في أوروبا الشرقية:

برز تعبير «الثورة المخملية» في مطلع التسعينيات، عندما تمكن المجتمع المدني في أوروبا الشرقية والوسطى من تنظيم اعتصامات سلمية للإطاحة بالأنظمة الشمولية. وسميت الثورة بـ«المخملية» أو «الناعمة» لعدم تلوثها بالدم واستخدام العنف. مما دعم مفهوم المجتمع المدني وأوضح دوره وأهميته في صناعة وتوجيه السياسات الخارجية والداخلية لهذه الشعوب، دون حصرها في إطار حكومي، حتى أصبح دور المجتمع المدني كبيرًا في مقاومة الاستبداد والطغيان من خلال الفعاليات السلمية.

وحدثت الثورات المخملية في كثير من البلدان، مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وجورجيا وصربيا وأوكرانيا وروسيا وقيرغيزيا، حيث سعت الجماهير في هذه الدول لإيجاد نظام تعددي ديمقراطي[1].

كانت بولندا البلد الأول الذي شهد حركة احتجاج، ذات طابع نقابي، اعتبارًا من عام ١٩٨٠م، انطلاقًا من ورشة «غدانسك» بزعامة «ليش فاليسا»، عامل الميكانيكا، الذي أصبح فيما بعد رئيسًا لجمهورية بولندا.

ولم تكن بولندا مثل الجمهوريات الاشتراكية الأخرى، فقد أبدت قدرًا أكبر من غيرها في رفضها للنظام الذي فرضه عليها السوفيت، وكان للكنيسة وزن كبير باستمرار في الحياة العامة البولندية، وكذلك لعب الفلاحون دورًا في وقف نظام «التعاونيات» على الطريقة السوفييتية.

كما أثبت عمال الورش البحرية أنهم «قليلو الحماس» للأيديولوجية الاشتراكية، ومن إحدى هذه الورش في «غدانسك» انطلقت نقابة «التضامن» المستقلة.

لم تكن «غدانسك» بؤرة لمقاومة النظام الشيوعي عام ١٩٨٠م فقط مع انطلاق

(١) علي الطالقاني، شبكة النبأ المعلوماتية، الثورة المخملية.. المفهوم والتجارب، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٥/٦/٢٠٠٩م.

نقابة التضامن، لكنها كانت أيضا إحدى بؤر المقاومة «المدنية» في عام ١٩٧٠م، عندما نظّم العمال إضرابًا عن العمل. أطلقت الشرطة والميليشيات النار على المضربين ووقع العديد من الضحايا لتتشكل في البلاد كلها«لجان الإضراب».

في ذلك الجو قام المكتب السياسي للحزب الشيوعي البولندي بعزل «لادسلو غومولكا» وعيّن مكانه إدوارد جيريك الذي بقي في السلطة مدة عشر سنوات. وتميّزت فترة حكمه بانفتاح كبير على الغرب حيث قام بزيارة فرنسا مرتين وقام الرؤساء الأمريكيون نيكسون وفورد وكارتر بزيارة بولندا. وفي عام ١٩٧٠م قام المستشار الألماني آنذاك ويلي برانت صاحب مبدأ «السياسة الواقعية حيال الشرق»، بزيارة بولندا، وكان غرض تلك الزيارة هو الاعتراف بالحدود الألمانية البولندية التي قامت نتيجة للحرب العالمية الثانية.

ومن أهم الأحداث في تاريخ بولندا أثناء الحقبة الشيوعية، انتخاب الكاردينال «فاجتيلا»، الذي كان راعيًا لكنيسة كراكوفيا، ليكون بابا الفاتيكان تحت اسم «يوحنا بولس الثاني» في شهر نوفمبر من عام ١٩٧٨م.

وفي عام ١٩٧٩م قام هذا البابا بزيارة موطنه الأصلي بولندا، وفي عام ١٩٨٠م قامت مظاهرات عمالية حاشدة في ورش منطقة البلطيق احتجاجًا على قرار الحكومة رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية. أُرغمت الحكومة على التراجع وعلى توقيع اتفاقيات« غدانسك» مع ليش فاليسا. وأُقصي في ذلك السياق «إدوار جيريك» عن الحكم، وقامت نقابة «التضامن» المستقلّة.

في عام ١٩٨٩م، أصبحت بولندا أول دولة تترك المعسكر الشيوعي «سلميًّا» لتشكل نقابة «التضامن» أول حكومة مستقلّة. وكان الدرس الكبير من التجربة البولندية هو أن «الشجاعة المدنية» يمكنها أن تكون فاعلة في وجه أقوى الأنظمة العسكرية والبوليسية.

ولم يتردد آلاف الشباب الذين كان المستقبل ليس واضحًا بالنسبة لهم في الانخراط بالمعارضة السياسية وبنقابة «التضامن» المستقلة.

وكانت هذه النقابة قد دخلت مرحلة العمل السرّي منذ إعلان الجنرال «ياروزلسكي» حالة الطوارئ في البلاد بنهاية عام ١٩٨١م وبداية تطبيق سياسة القمع ضد تلك النقابة بناء على أوامر صادرة عن موسكو.

وفي تشيكوسلوفاكيا، أكدت الثورة المخملية على قوة إرادة الشعب التشيكي الذي بقي تحت سيطرة حكم شيوعي قاهر لأكثر من ٤٠ عامًا، حتى تخلص فيما بعد منه.

فقد كانت قبضة الحكم الشيوعي قوية وقاهرة حتى عام ١٩٨٩م، عندما أصبحت الحركة الشعبية المعارضة قوية، وشهدت الفترة بين ١٩٧٧م حتى عام ١٩٩٢م، نموًا واضحًا للجمعيات الأهلية المناهضة للحكم الشيوعي التسلطي، وتكونت جمعية «عَقْد الـ٧٧». ومع تراجع شعبية الشيوعية الشرقية وجد أعضاء حركة ٧٧ فرصة مهمة لتنظيم قوى المعارضة ضد النظام الشيوعي الحاكم، فشاركت قوى فاعلة لتغيير الحكم من الشيوعية إلى الديمقراطية حتى قامت الثورة المخملية بين ١٦ نوفمبر إلى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٨٩م، بعد تنظيم المظاهرات الطلابية ومعها العديد من الفعاليات الأخرى، التي قوبلت بالرد العنيف من قوى الأمن.

أما في عام ١٩٩٣م، فقد تم تقسيم الدولة إلى تشيك وسلوفاكيا، ويسمى التشيك الثورة بالمخملية بينما يسميها السلوفاك بالناعمة، وأحيانًا يُطلق على التقسيم «الطلاق المخملي».

وفي رومانيا، كانت نهاية الديكتاتور الروماني «نيوكلاي شاوشيسكو» وزوجته «إيلينا»، درامية ومفجعة بكل المقاييس. ففي ليلة عيد الميلاد لعام ١٩٨٩م وتحديدًا

يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩م، اقتيد الزوجان معصوبي الأعين إلى أحد معسكرات الجيش الروماني خارج العاصمة بوخارست، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام فيهما.

حكم «نيكولاي شاوشيسكو» رومانيا خلال الفترة من عام ١٩٦٥م إلى ١٩٨٩م زعيمًا للحزب الشيوعي في بلاده، صار رئيسًا للدولة عام ١٩٦٨م، وكان طاغية مستبدًّا، تحكم في حياة شعبه، ووضع برامج اقتصادية أدت إلى نقص حاد في السلع الاستهلاكية، واستغل سلطاته للحصول على ثروة شخصية ووضع أقاربه في مناصب حكومية عليا.

وقف «شاوشيسكو» في ١٩٨٩م ضد الإصلاحات الديمقراطية التي اجتاحت الدول الشيوعية الأوروبية الأخرى، احتج عشرات الآلاف ضد حكمه، لكنه بقلب بارد قتل آلاف المواطنين عندما حاولت قواته الأمنية سحق المتظاهرين.

قبل أسبوع واحد من هذه النهاية المأساوية كان «شاوشيسكو» هو الديكتاتور الذي لا ينازعه أحد. وبلغت درجة الكراهية له، أن تطوع ٣٠٠ روماني لتنفيذ حكم الإعدام به وبزوجته رميًا بالرصاص بينما كان العدد المطلوب ثلاثة فقط.

من الأمور التي أدت إلى سوء الأحوال في رومانيا، وبالتالي عجّلت بنهاية الديكتاتور، أنه من أجل سداد ديون بلاده التي كانت تبلغ عشرة مليارات دولار، خصص «شاوشيسكو» كل المنتجات الرومانية للتصدير. وكانت النتيجة جوعًا شاملاً ومتاجر خاوية.

ظل «شاوشيسكو» متمسكًا بخط شيوعي متشدد حتى بعد انهيار سور برلين، وانتقد رفاقه في الأحزاب الشيوعية بشرق أوروبا لأنهم أضعفوا حلف «وارسو»، وظل رغم كل الاضطرابات مقتنعًا بأنه يمكنه النجاة بنظامه دون تغيير.

كان الرومانيون يقفون في طوابير طويلة أمام المتاجر لشراء احتياجاتهم، فنظام الترشيد يقضي بحصول المواطنين على الكهرباء لبضع ساعات في اليوم، كما

أصدرت الحكومة قانون «التغذية العلمية» الذي يحدد كمية الأغذية التي يحتاجها الجسم في اليوم لكل فرد، حتى لا يتناول أكثر من ثلاثة آلاف سعر حراري في اليوم، وأقنع نظام «شاوشيسكو» الشعب الروماني أنه إذا زادت السعرات فسوف يصاب بأمراض فتاكة، وبذلك حدد القانون الحصة الرسمية من السكر لكل أسرة بنصف كيلو شهريًّا، ومن الزيت لترين. ووصل الاقتصاد الروماني إلى حالة غير مسبوقة من الضعف والهشاشة.

لقد أخطأ هذا الطاغية في تقدير قدرة الشعب الروماني على الاحتمال، ونسي أن الشعب يدرك أنه هو الوحيد الذي يتحمل هزة المجاعة والضغوط الشديدة وأن التقشف يجب أن يسود الجميع.

غير أن أهم ما كان يزعج المواطنين تلك الأخبار والتقارير والمعلومات التي تتحدث عن حياة البذخ التي يعيشها سيادة الرئيس هو وأسرته وكبار المسئولين بالدولة.

وقد بدأت الأحداث في رومانيا بحادث بسيط لم يثر اهتمام أحد، ومعظم النار من مستصغر الشرر. فقد حاولت قوات الأمن اعتقال قس من أصل مجرى، بسبب معارضته الصريحة للحكم، فسارع المواطنون بعمل سلسلة بشرية لمنع قوات الأمن من اقتحام المكان الذي يتحصن فيه القس، وتطورت الأمور وزاد عدد المواطنين وتحول إلى مظاهرة غاضبة ضد الحكومة، تطالب بالإصلاح وحرية التعبير.

تطورت الأحداث، ووقع النظام في المحظور، وصدرت الأوامر العليا باستخدام النيران الحية، وسقط القتلى، واندفع الأطفال يقودون المظاهرات، فقتل الأطفال، وتقدمت الأمهات من الصفوف الخلفية، وزادت المظاهرات واستدعى «شاوشيسكو» وزير دفاعه وأمره أن يزيد من كثافة النيران، وكان رد وزير الدفاع مفاجئًا بقوله : إن الجيش لا يستطيع قتل الشعب كله، ونفض الجيش يده تمامًا من الأمر، ووسط مشاعر الإحباط قرر «شاوشيسكو» الفرار.

لكن تخطيطه لم يفلح، فتم القبض عليه أثناء محاولته الهرب، وحوكم في ٢٥ ديسمبر ١٩٨٩م، أمام محكمة عسكرية استثنائية مثل المحاكم التي كان يشكلها لمحاكمة معارضيه، فذاق من نفس الكأس، وبعد أن ناقشت المحكمة التهم الموجهة إليه، أدانته بارتكاب جرائم القتل والاختلاس المالي، وجاء الحكم:

«باسم الشعب .. باسم القانون .. حكمت المحكمة حضوريًّا بإعدام السيد الرئيس وعائلته».

كما شهدت جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان نشاطًا للمجتمع المدني ونوعًا من الثورة المخملية أثبتت حيوية هذه الشعوب، وكانت هناك ملاحظة غريبة وأنه حدثت ثورة على الثورة، أي أن قادة الثورة الأولى لم يكونوا على مستوى أماني وتطلعات ثورات هذه الشعوب مما استدعى ثورة أخرى على الثورة الأولى. والدرس المستفاد هنا أن هذه الشعوب حية لا تستكين ولا تخاف، ولم يركنوا إلى الدعة بعد نجاح الثورة الأولى، وإنما راقبوا أداء حكامهم الجدد، فلما رأوا سياسات لا تعجبهم وأداءً سياسيًّا واقتصاديًّا غير جيد خرجوا مرة أخرى، وهكذا فهم على استعداد للخروج مرات أخرى حتى يتأكدوا أن حكامهم يحترمون إرادة الشعب ويبذلون قصارى جهدهم من أجل راحة ورفاهية أمتهم وفوق ذلك يعملون للمصلحة العامة ويحترمون الدستور والقانون.

خامسًا: الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م:

إذا كنا قد استعرضنا أهم الثورات العالمية وخبراتها في مجال تفكيك الاستبداد، فإن الثورة الإيرانية هي بالنسبة لنا الأهم، لأن إيران قريبة من المنطقة العربية، بل على حدودها، والظروف السياسية والاجتماعية فيها متشابهة إلى حد كبير مع ظروفنا وأوضاعنا السياسية والاجتماعية.

وكما نعاني في مصر والمنطقة العربية من استبداد الملوك والرؤساء الأكثر ملوكية

من الملوك، فقد كان شاه إيران أشد استبدادًا منهم جميعًا، كيف لا وهو «شاهنشاه» أي «ملك الملوك»؟

وصل الشاه محمد رضا بهلوى إلى السلطة سنة ١٩٤١م بعد عزل والده، رضا شاه، من قبل غزو بريطاني سوفيتي مشترك سنة ١٩٤١م. ظل محمد رضا بهلوي يمارس ديكتاتوريته واستبداده حتى قيام الثورة عام ١٩٧٩م، (أي ظل في الحكم ٣٨ سنة كاملة كما يفعل حكام منطقتنا العربية الكرام) مع انقطاع قصير في سنة ١٩٥٣م؛ حين قامت الثورة ضده برئاسة رئيس وزرائه د. محمد مصدق الذي قاد حملة لتأميم حقول النفط في البلاد وسيطر على القوات المسلحة. لكن الغرب بقيادة الولايات المتحدة لم يكن يناسبه سياسات مصدق الوطنية، فتم ترتيب انقلاب عسكري رعته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ونجح الانقلاب وأطاح بحكومة د. محمد مصدق وتم اعتقاله وإعادة الشاه إلى العرش. وهو ما حدث ويحدث تمامًا في بلادنا العربية أيضًا، حيث السياسات توضع في الغرب ويتم تنفيذها لدينا، وحيث القرارات تتخذ هناك ويتم تنفيذها هنا.

مثل كل الملوك والرؤساء الذين يحميهم الغرب مقابل أن ينفذوا أوامره، كان محمد رضا بهلوي غربي الثقافة والتفكير، يريد تحديث إيران على الطريقة الغربية، ولأنه تلميذ للغرب فاحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية، وكثيرًا ما أشاد الزعماء الأمريكيون به وبسياسته وصموده المعارض للشيوعية. وكيف لا يرضى عنه الغرب وهو يبشر بثقافتهم وسياساتهم؟ وكيف لا يرضون عنه وهو (مثل قادتنا العرب الكرام) مهزوم وغارق لأذنيه في الإعجاب بالغرب والخوف منه في آن واحد؟

ولذلك فقد قوبلت سياساته بمعارضة قوية من اليساريين والقوميين والإسلاميين، على السواء، انتقدوه جميعًا بسبب انتهاكه الدستور، وبسبب فساده وفساد رجاله وأعمدة نظامه السياسي، ووحشية القمع السياسي الذي مارسته

الترطة السرية «سافاك». وهو ما يحدث لدينا تمامًا، فلأن ظلم الاستبداد يعم الجميع من كل الاتجاهات، فإن المعارضة تنمو في كل الأوساط. والمعارضة في دولة مثل مصر تضم القوى الإسلامية واليسارية والليبرالية.

كانت لعلماء الدين أهمية كبيرة بالنسبة للمعارضة، وكيف لا وهم الذين قادوا مظاهرات التبغ التي تحركت ضد عقد احتكاري منحه الشاه ناصر الدين سنة ١٨٩١م لشركة بريطانية، كما أن لهم تأثيرًا كبيرًا على الشارع الإيراني بشكل عام، خاصة الفئات الفقيرة منه وهم الأشد تدينًا.

وكذلك فإن للأزهر ولعلماء الدين جلالًا خاصًّا وهيبة عظيمة في نفوس المصريين والعرب، وتأثيرهم القوي على الناس معروف، وقد ذكرنا في أماكن أخرى من هذا الكتاب قيادة الأزهر للحركة الوطنية المصرية.

وقد برز اسم «الخميني» أول مرة أوائل عام ١٩٦٣م، لقيادة المعارضة التي تحركت ضد برنامج الإصلاحات الذي أعلنه الشاه والمعروف باسم «الثورة البيضاء»، التي شملت إعطاء حق التصويت والاقتراع للنساء، وتغيير قوانين الانتخابات التي أتاحت انتخاب ممثلين للأقليات الدينية للبرلمان، وإجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، الذي يمنح المرأة المساواة القانونية في الزواج، وتوزيع ممتلكات بعض علماء الدين الشيعة.

ومثلما كان في إيران آية الله الخميني، فقد كان لدينا ولا يزال ما لايقل عنه قيمة، إن لم يزد، كالغزالي والقرضاوي وغيرهم، لكن الفارق أن الحوزة الشيعية كانت أقوى في الانحياز إلى العمل السياسي، وكانت ميول الخميني الشخصية قوية لصالح ممرسة الغمل السياسي، بينما هذه الميول لدى شيوخنا بسيطة إن لم تكن منعدمة.

في عام ١٩٦٤م نشبت أعمال شغب بعد أن اعتقل الخميني ثلاثة أيام على إثر تصريحه بأن الشاه «رجل بائس سيئ»، وقد واجهت الشرطة أعمال الشغب تلك

مستخدمة القوة المفرطة، (أعلنت تقارير الحكومة سقوط ٨٦ قتيلاً، فيما قالت المعارضة : إن الرقم يصل إلى الآلاف.

تجذر القيادة الدينية وقوة روابطها بالجماهير، نقطة على جانب كبير من الأهمية ونحن لا نوليها في بلادنا أهمية كبيرة، فقيادة العمل الجماهيري وتجييشه وتعبئته سياسيًّا يحتاج أولاً إلى قرار يتخذه القائد الديني، ويحتاج أيضًا إلى دعم مؤسسته الدينية التي ينتمي لها، ثم يحتاج بعد ذلك إلى حركة سياسية وشعبية بين الناس على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم، حتى إذا أدركت السلطة خطورة الدور الذي تلعبه هذه الشخصية الدينية واعتقلته، وهو سيحدث لا محالة، يكون لهذه الشخصية شعبية كبيرة وجماهير متعلقة به، بث فيها ثقافة سياسية معينة، وأعدها لمثل هذا اليوم المنتظر، فإذا جاء خرجت هذه الجماهير هادرة لتنقذ قائدها وتخرجه من سجون الطغاة.

وضع الخميني تحت الإقامة الجبرية لمدة ثمانية شهور ثم أفرج عنه، وتابع التحرك ضد الشاه بخصوص علاقته مع إسرائيل، وخصوصًا «تنازلات» الشاه لتمديد الحصانة الدبلوماسية لعسكريين أمريكيين. أعيد اعتقال الخميني في أواخر عام ١٩٦٤م وأرسل إلى المنفى وبقي فيه لمدة ١٤ عامًا حتى قيام الثورة.

تبعت ذلك فترة من «الهدوء الساخط»، قام فيها «السافاك» بقمع المعارضة، ولكن بوادر المد الثوري الإسلامي بدأ بتقويض فكرة التغريب التي ينتهجها نظام الشاه فظهر جلال آل أحمد الذي وصف نهج التغريب بـ(غرب زدجي) أي (طاعون الحضارة الغربية) وعلي شريعتي، وكذلك تفسير مرتضى مطهري التبسيطي للتشيع، كل ذلك حاز على أتباع ومريدين وقراء ومؤيدين.

وتهيئة الناس بثقافة سياسية ودينية، ثورية وتحريضية، كما فعل علي شريعتي ومرتضى مطهري، ينقصنا في بلادنا العربية، فالثقافة تسبق السياسة، والجهد الثقافي الرسالي والثوري ينبغي أن يتم بمواصفات خاصة لكي يتفاعل مع أشواق الناس

ويجعلهم يقبلون عليه.

وبرز بين هذه القيادات الخميني الذي طور ونمى وروج لنظرية مفادها «أن الإسلام يتطلب حكومة إسلامية يتزعمها ولي فقيه»، أي كبار فقهاء القانون الإسلامي. في سلسلة محاضرات في أوائل سنة ١٩٧٠م، صدرت فيما بعد في كتاب، بين الخميني أن المذهب الشيعي يتطلب الانصياع لقوانين الشريعة وحدها، وفي سبيل ذلك، لا يكفي أن يقود الفقهاء جماعة المسلمين، بل عليهم أن يقودوا الحكومة أيضًا. لم يتحدث الخميني عن هذه المفاهيم في اللقاءات والمحادثات مع الغرباء، لكن الكتاب انتشر على نطاق واسع في الأوساط الدينية، خاصة بين طلاب الخميني والملالي، وصغار رجال الأعمال، وراح هذا الفريق يطور ما سيصبح شبكة قوية وفعالة من المعارضة داخل إيران، مستخدمة خطب المساجد، وتهريب شرائط تسجيلات صوتية للخميني وطرق أخرى، أضافت إلى قوة المعارضة الإسلامية، في حين ظنت بقية تيارات المعارضة الأخرى خاصة اليسارية منها أن الستار سيسدل بعد الثورة وسقوط الشاه على الخميني وأعوانه وأن هذا التيار اليساري سيسيطر على الساحة، ولكن الخميني لم يعطهم الفرصة وسيطر على الحكم.

في أكتوبر سنة ١٩٧١م حلت ذكرى مرور ٢٥٠٠ عام على قيام الإمبراطورية الفرسية، وقد دعيت شخصيات أجنبية وعربيه للحفل الذي استغرق ثلاثة أيام مليئة بالتبذير المفرط، قدم فيها أكثر من طن من الكافيار، وجلب ٢٠٠ طاهٍ من فرنسا لإعداد الولائم. بلغت التكاليف الرسمية للحفل ٤٠ مليون دولار، لكن تقديرات أخرى تشير إلى أن المبلغ تراوح ما بين ١٠٠ - ١٢٠ مليون دولار، في وقت رزحت فيه ولايات ومحافظات بلوشستان وسيستان وحتى فارس، وهي المنطق التي أجريت فيها الاحتفالات، تحت وطأة جفاف وقحط وفقر.

وفي أواخر سنة ١٩٧٤م، وبدلاً من أن تعمل الطفرة النفطية على إنتاج «حضارة

عظيمة» كما وعد الشاه، دق جرس التضخم والهدر و«الفجوة المتسارعة» بين الأغنياء والفقراء، والريف والمدينة.

نفس الأوهام روجها قبل ذلك ويروجها قادتنا العرب الكرام، ونفس السفه في الإنفاق الترفي موجود لدينا بكثافة، ونهب أموال البنوك موجود على نطاق واسع، وتهريب الأموال إلى الخارج يتم كل لحظة، والتضخم أكبر من أن يحتمله الناس، والفشل الاقتصادي والتنموي كامل، فلماذا لا يكون رد فعلنا كما كان رد فعل الشعب الإيراني؟

بات القوميون الإيرانيون غاضبين من عشرات آلاف العمال الأجانب المهرة الذين جاءوا إلى إيران لتشغيل المعدات العسكرية الأمريكية باهظة التكاليف، والتي لم تحظ بدعم أو قبول شعبي، والتي أنفق الشاه مئات الملايين من الدولارات.

في العام التالي أسس الشاه حزبًا جديداً سماه «راستاخيز» (أي النهضة)، ولم يكن هو الحزب الوحيد الذي يمكن للإيرانيين الانتساب إليه فحسب، بل كان لزامًا على كل إيراني بالغ أن ينتسب إليه، ويدفع رسومه. ولم تكن المحاولات التي بذلها هذا الحزب لاتخاذ موقف شعبي لصالح حملات «مكافحة الاستغلال» ذات ضرر اقتصادي فحسب، لكنها أتت بنتائج سياسية عكسية أيضًا، فظهرت السوق السوداء عوض التضخم، وتراجع النشاط التجاري، وغضب التجار، وفرت رءوس الأموال.

في سنة ١٩٧٦م أثارت حكومة الشاه غضب الإسلاميين الإيرانيين بتغيير بداية السنة الإيرانية، من سنة الهجرة النبوية إلى سنة اعتلاء «سايروس» العرش الفارسي، فقد قفزت إيران قفزة كبيرة بين ليلة وضحاها من سنة ١٣٩٥ للهجرة إلى سنة ٢٥٣٥ الملكية، وفي السنة نفسها أعلن الشاه التقشف الاقتصادي بهدف كبح التضخم والهدر، وقد أثرت البطالة الناجمة عن ذلك سلبًا على آلاف المهاجرين إلى المدن، وهم ضعاف وغير مؤهلين لأي حرفة أو صنعة.

في سنة ١٩٧٧م جاء الرئيس كارتر إلى البيت الأبيض، فأنشأ مكتبًا خاصًّا لحقوق الإنسان، وجه مذكرة إلى الشاه بين فيها أهمية الحقوق السياسية والحريات. واستجاب الشاه بالعفو عن ٣٥٧ سجينًا سياسيًّا، وسمح للصليب الأحمر بزيارة السجون، وفي نفس العام أسست المعارضة الليبرالية منظمات أصدرت من خلالها رسائل مفتوحة تدين فيها النظام. وفي تلك السنة أيضًا توفي المفكر علي شريعتي (تشير بعض المزاعم أنه تعرض للتصفية على يد الشرطة السرية «السافاك») مما أزال أي منافس محتمل لثورة الخميني.

الأمريكان والغرب عمومًا، يؤيدون صنائعهم طالما كانت نظمهم قوية أمام شعوبها، أما حينما تضعف هذه الأنظمة فإن الغرب يبحث عن بديل لها ليرعى له مصالحه، ولا يدافع عنها باستماتة، إنه يستعملها فقط.

أتت أولى مظاهر المعارضة من الطبقة الوسطى في المدن، وهم فئة من السكان كانوا من العلمانيين نسبيًّا وأرادوا بناء ملكية دستورية وليس جمهورية إسلامية، ومن أبرز هؤلاء مهدي باذرخان من «حركة تحرير إيران»، وهي حركة ليبرالية إسلامية معتدلة كانت وثيقة الصلة بالجبهة الوطنية التابعة لمحمد مصدق، وقت لاقت هذه المجموعة دعمًا كبيرًا داخل إيران ومن الغرب.

انقسم علماء الدين وتحالف بعضهم مع الليبراليين العلمانيين وآخرون مع الماوكسيين والشيوعيين، وقد عمل الخميني الذي كان منفيًّا في العراق على أن تتوحد المعارضة الدينية والعلمانية والليبرالية والإسلامية تحت قيادته، وذلك عبر تجنب الخوض في التفاصيل، على الأقل علنًا، فتلك قد تفرق بين الفصائل.

ليت الإسلاميين لدينا يتعلمون ثقافة المعارضة السياسية، ويتعلمون الثقافة السياسية بشكل عام، ولا يغرقون في جدلهم العقيم حول الانتخابات ودخول البرلمان من عدمه وما شابهها من قضايا، وليتهم يتعلمون كيف يجلسون مع التيارات الثقافية

والسياسية العلمانية بمختلف مشاربها، يستمعون إليها ويتعلمون منها (بلا تكبر إن كان هناك وجه لتغطية قصور معين)، ثم يتحدون معًا في برامج سياسية ويدخلون في جبهات مع هذه التيارات. ليتهم ينسون التعالي على الناس وتكفيرهم وتفسيقهم.

عملت مختلف المجموعات المناهضة من الخارج، في الأغلب من لندن وباريس والعراق وتركيا. وسجلت خطابات قادة هذه الجماعات على أشرطة تسجيل ليتم تهريبها إلى إيران ليستمع إليها الكثيرون من الأميين من السكان.

كان الإسلاميون أول من نجح في حشد المناصرين ضد الشاه. وفي بداية عام ١٩٧٨م أوردت الصحافة الرسمية قصة تشهير هاجمت فيها الخميني، وخرجت جموع غاضبة من الطلاب والزعماء الدينيين احتجاجًا على تلك الادعاءات في مدينة قم، وأرسل الجيش لتفريق المتظاهرين مما أدى لمقتل بعضهم، يزعم البعض أن عدد القتلى تجاوز سبعين طالبًا.

وفقًا للعادات الشيعية يجرى حفل تأبين في ذكرى مرور أربعين يومًا من وفاة شخص ما، وأطلقت المساجد في كل البلاد الدعوى للمشاركة في تكريم الطلاب القتلى، واستجابت عدة مدن للنداء وسارت المظاهرات تكريمًا للقتلى واحتجاجًا على حكم الشاه، وقد وقعت هذه المرة أعمال عنف في تبريز، وقتل المئات من المتظاهرين، وتكررت الحلقة مرة أخرى بعد قليل حيث وقعت جولة جديدة من الاحتجاج في سائر البلاد، وهوجمت الفنادق الفارهة ودور السينما والبنوك والمكاتب الحكومية ومدارس البنات وغيرها من رموز نظام الشاه، وتدخلت قوات الأمن مرة أخرى، وقتل الكثيرون، وتكرر الأمر نفسه بعد أسابيع.

في الثورات تكون البداية هي أكثر المراحل صعوبة، فحشد الجماهير، واستغلال أخطاء النظام السياسي، وتعاون المعارضة، وبروز القيادات الدينية، والتخديم على الثورة بثقافة ثورية تحريضية رسالية نظيفة، هي المراحل الأصعب، فإذا بدأت الجماهير في الخروج مع توافر الظروف التي أشرنا إليها، فإن خروجها يكون مثل

كرة الثلج التي تكبر يوميًا وتزيد قوة اندفاعها يوميًا حتى تصل لليوم المشهود.

لكن النظام السياسي لن يقف متفرجًا، سيعمل على تكسير وإبعاد هذه القوى عن بعضها، سيغري قطاعات معينة وأحزاب وجماعات معينة، سيعقد صفقات مشبوهة مع البعض، سيحقق للبعض مطالبه كي ينسحب من الاشتراك في المعارضة ومن التظاهر، سيشن حملات لتشويه قادة المد الثوري. لكن متى كانت ثقافة التغيير سليمة وجيدة وغير مغشوشة، ومتى كان الزعماء والقادة رساليين، ومتى كانت الأهداف واضحة ومحددة، ومتى كانت الإرادة قوية، ومتى كان التصميم أكيدًا، ومتى كان العزم قويًا لا يلين، ومتى كان الإيمان بالرسالة التي خرج الناس من أجلها قويًا لا يلين، ومتى كانت التنظيمات والتكوينات الاجتماعية التي تدعم الخروج الجماهيري قوية وفاعلة ومعبرة عن الناس ومتواصلة معهم ومتكاملة مع بعضها، متى تحقق كل ذلك فإن النجاح والوصول إلى الهدف سيكون أكيدًا.

سيسقط شهداء وضحايا لا محالة، وهنا ينبغي أن يكون دم كل شهيد دافعًا لمزيد من التلاحم وقوة المواجهة، لأن السلطة الغاشمة تريد إخافة المتظاهرين وتخويفهم، فإذا خافوا فعلاً وتراجعوا تكون الكارثة ويكون الفشل ويكون النظام قد نجح في مسعاه، أما إذا استغلت الحركة الاحتجاجية الشعبية الأمر، نفسيًا وإعلاميًا وسياسيًا لصالحها، وفضحت جرائم النظام وسفكه للدماء أمام العالم كله وأحرجته، هنا تكون الأمور في نصابها الصحيح.

ستكثر الاعتقالات والمداهمات في صفوف الناشطين، سواء من الشوارع ووسط المظاهرات أو من البيوت ليلاً، وهنا فإن الرد الفاعل هو تكثيف حركة التظاهر والاحتجاج والمطالبة القوية بإطلاق المعتقلين.

في صيف سنة ١٩٧٨م، خرج العمال الإيرانيون الذين ينحدرون في الغالب من أصول ريفية تقليدية إلى الشوارع في أعداد حاشدة، في حين أعلن عمال آخرون

الإضراب. وهكذا ومع حلول نوفمبر/ تشرين الثاني كان الاقتصاد قد أصيب بالشلل جراء الإضرابات.

خلال عام ١٩٧٧م التقى شاه إيران مع كل كبار صناع القرار الأمريكيين، فقد سعى الشاه للاحتماء بالولايات المتحدة في مواجهة هذه الثورة، خاصة وأن إيران احتلت موقعًا استراتيجيًّا في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فهي موالية لأمريكا وتتقاسم حدوداً طويلة مع عدوها في الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي، وهي أكبر دولة نفطية قوية في الخليج العربي، لكن النظام البهلوي حظي بدعاية سلبية لسجله السيئ في مجال حقوق الإنسان.

طمأن القادة الأمريكيون الشاه بخصوص مساعدته عسكريًّا، لكن الرئيس كارتر رفض خطة للتدخل العسكري الأمريكي لإعادة الاستقرار الإيراني، وعارض قيام الولايات المتحدة بانقلاب وأمر حاملة الطائرات «يو إس إس كونستوليشن» بالتوجه إلى المحيط الهندي لكنه سرعان ما ألغى أمره، وتم التخطيط لصفقة مع جنرالات إيران لتحويل الدعم لصالح حكومة معتدلة، لكن هذه الخطة انهارت مع تسارع الأحداث وسخونة المظاهرات.

استمر العنف ليحصد أكثر من ٤٠٠ شخص قضوا في حريق سينما ريكس، وهو حريق متعمد وقع في آب/ أغسطس في عبدان، ورغم أن دور العرض السينمائي كانت هدفًا مستمرًا للمتظاهرين الإسلاميين، إلا أن فعالية المعارضة في العمل والتواصل جعل الجماهير ترى أن «السافاك» كان وراء الحادث في محاولة منه لتطويق المعارضة. وفي اليوم التالي تجمع ١٠,٠٠٠ من أقارب القتلى والمتعاطفين لتشييع جماعي حاشد ومظاهرة تنادي (ليحترق الشاه) و(الشاه هو المذنب).

مع حلول سبتمبر ١٩٧٨م، كانت البلاد مزعزعة على نحو شديد، وتحولت المظاهرات الحاشدة إلى أحداث منتظمة، فرض الشاه الأحكام العرفية، وحظرت كل التظاهرات. وفي يوم الجمعة ٨ سبتمبر ١٩٧٨م، خرجت مظاهرة حاشدة في طهران،

وكانت هي المظاهرة التي حولت ذلك اليوم إلى ما بات يعرف اليوم باسم الجمعة الأسود.

نشر قادة الثورة شائعات مفادها أن «الجنود الصهاينة يقتلون الآلاف»، بينما كانت القوات التي أطلقت النار في الواقع تابعة لميليشيات الأكراد، وقد بينت التحقيقات بعد الثورة أن عدد القتلى كان صغير نسبيًّا (٨٧)، ولكن في ذلك الوقت ظهرت الحكومة بصورة الحكومة الوحشية التي أبعدت الكثيرين من الإيرانيين إلى الخارج. وأدى إضراب عام في تشرين الأول/ أكتوبر إلى شل الاقتصاد والصناعات الحيوية التي أغلقت أبوابها و«حسمت مصير الشاه».

بلغت الاحتجاجات ذروتها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨م، وخلال شهر محرم أحد أهم الشهور لدى المسلمين الشيعة. وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر خرج إلى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملؤوا ساحة أزادي (شاهياد) مطالبين بإزالة الشاه وعودة الخميني.

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩م غادر الشاه إيران نزولاً على طلب رئيس الوزراء د. شهبور بختيار، الذي كان لفترة طويلة زعيم المعارضة، وظهرت مشاهد الابتهاج العفوي، ودمرت خلال ساعات «كل رموز سلالة بهلوي»، وأعلن بختيار حل (السافاك)، وأفرج عن السجناء السياسيين، ووعد بانتخابات حرة وأمر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية. وبعد عدة أيام من التوقف سمح بعودة الخميني إلى إيران وطلب إليه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قم، ودعا المعارضة للمساعدة على الحفاظ على الدستور.

عاد الخميني إلى طهران في أول فبراير عام ١٩٧٩م، وسط خروج وفرحة عدة ملايين من الإيرانيين خرجوا للشوارع، الذين استقبلوه كقائد للثورة، وأصبح بالنسبة للبعض شخصًا «شبه مقدس».

وهكذا فقد كانت سياسة التغريب القوية التي انتهجها الشاه، على الرغم من تعارضها مع ثقافة الشيعة، وعلاقاته الوطيدة مع إسرائيل، واعتماده الأساسي على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة، إضافة إلى الإسراف والفساد والنخبوية في سياسات الشاه وديوانه الملكي، وفشله في استقطاب القيادات والأتباع والمتعاطفين لدعوة وأفكار الخميني، والجرائم التي ارتكبها «السافاك»، وعدم وضع مصالح الإنسان الإيراني البسيط في الحسبان، كانت هذه الأمور كلها هي البذور التي غرست لكي تنميها أفكار الخميني والحوزة الشيعية والحركة الاحتجاجية بشكل عام.

وربما كان تركيز الحكومة الإيرانية على مراقبة وقمع أعضاء حركة «مجاهدي خلق» وباقي أطياف المعارضة اليسارية، سببًا في أن استطاعت المعارضة الإسلامية الأكثر شعبية، أن تنتظم حتى قوضت تدريجيًّا نظام الشاه.

وشكّل الانتهاك المستمر للدستور الإيراني الذي وضع سنة ١٩٠٦م، والقمع الوحشي للمعارضة من خلال جهاز الأمن (السافاك)، وعدم مواكبة البرنامج الاقتصادي الذي وضعته الدولة عام ١٩٧٤م بما تتيحه الطموحات التي أثارتها عائدات النفط، إضافة إلى تكريس سياسة احتكار الحزب الواحد، وتزايد حدة التضخم، ثم انتشار الأسواق السوداء، سوء تقدير سياسة التقشف التي أغضبت الباعة والناس، وسوء تقدير قوة المعارضة، وطبيعة حكومة الشاه، التي منعت بروز أي منافس ذي كفاءة يمكن أن يقود الحكومة ... كل ذلك أدى إلى ضعف فاعلية الحكومة وتدني مستوى الإنتاج، الأمر الذي ساهم بدوره في زرع الخلافات والانقسامات داخل الجيش وبين النخب السياسية، ومن ثم غياب الدعم عن النظام وعدم استطاعته تأمين الحلفاء الذين يدعمونه ويرتكن إليهم، فقد غادر هؤلاء مع أموالهم مع بداية الثورة.

كما كانت فطنة الخميني في كسب تأييد قطاعات متعددة من الشعب الإيراني ومن المثقفين ومن المعارضين، كانت هذه الفطنة سببًا في اتساع شعبيته وشعبية

أفكاره التي قامت عليها الثورة.

وكانت الثقة بالنفس والهيبة في شخصية الخميني والكاريزما التي تمتع بها، وقدرته الفائقة في أسر خيال الجماهير التي اعتبرت أنه المنقذ، أو المخلص، كان لهذه النقطة شديدة الأهمية أثرها البالغ في حشد الجماهير الإيرانية خلف الخميني وبالتالي في نجاح الثورة.

وساعدت سياسات الإدارة الأمريكية في الدعم الكبير للشاه وسياساته، لدرجة جعلته يبدو كما لو كان «دمية» في يد أمريكا، والضغوط الأمريكية المستمرة لكي يقوم الشاه بإطلاق مشروع التغريب، بالإضافة إلى الفشل الأمريكي في قراءة السطور الأولى للثورة، كل ذلك أضيف إلى أفكار الثورة وقواها وأكسبها تأييد قطاعات متزايدة من الشارع الإيراني.

الفصل الثالث

العصيان المدني

العصيان المدني هو تعمُّد مخالفة قوانين وطلبات وأوامر محددة لحكومة أو قوة احتلال بغير اللجوء إلى العنف. وهو أحد الأساليب الأساسية للمقاومة السلمية.

والعصيان المدني هو أحد الطرق التي ثار بها الناس على القوانين غير العادلة، وقد استخدم في حركات مقاومة سلمية عديدة؛ ففي الهند كانت حملات غاندي من أجل العدالة الاجتماعية وحملاته من أجل استقلال الهند عن الإمبراطورية البريطانية، وفي جنوب أفريقيا كانت مقاومة الفصل العنصري، وفي حركة الحقوق المدنية الأمريكية، وفي حركات السلام حول العالم، تم استخدام هذا الأسلوب بكفاءة وفاعلية.

و بالرغم من اشتراك العصيان المدني مع الإضراب (و خصوصًا الإضراب العام) في كونهما وسيلتين تستخدمهما الجماهير للمطالبة برفع ظلم أصابها، إلا أن الإضراب قد يتعلق بحقوق العمال في مواجهة صاحب العمل (والذي يمكن أن يكون هو الحكومة).

ومن أهم تطبيقات العصيان المدني وأوسعها نطاقًا، ما قام به المصريون ضد الاحتلال البريطاني في ثورة ١٩١٩م.

كان الكاتب الأمريكي هنري ديفيد ثورو (Henry David Thoreau) هو رائد النظرية الحديثة في هذه الممارسة في مقالته المنشورة عام ١٨٤٩م بعنوان «العصيان المدني» (Civil Disobedience) والتي كان عنوانها الأصلي «مقاومة السلطة المدنية» (Resistance to Civil Government). وكانت الفكرة الدافعة

وراء المقالة هي الاعتماد على الذات وكيف أن الموقف الأخلاقي للفرد يكون سليمًا إذا كان بوسعه «مفارقة غيره» عند اختلافه معه؛ أي أنه ليس على الفرد محاربة الحكومة، لكن عليه ألا يدعمها في أي شيء وألا يستفيد من دعمها له في أي شيء إن كان معارضًا لها. كان لهذه المقالة أثر بالغ في العديد من ممارسي العصيان المدني لاحقًا. ففي هذه المقالة يفسر «ثورو» أسبابه في رفض دفع الضرائب كفعل احتجاج ضد العبودية وضد الحرب المكسيكية الأمريكية.

كذلك كانت مقالة «منهج العبودية الاختيارية» التي كتبها القاضي الفرنسي إتيَن لابوَتي (Étienne de La Boétie)، أحد المصادر المبكرة التي دفعت بفكرة أن الطغاة يحوزون القوة لأن الناس يمنحوها لهم، وأن «هجرَ المجتمعِ الحريةَ يتركه فاسدًا مفضلاً عبودية المحظيات على حرية من يرفض التسلط ويأبى الخضوع». وهذا فقد ربط لابوَتي بين النقيضين التسلط والخضوع وهي العلاقة التي سيؤطرها فيما بعد المفكرون اللاسلطويون (الفوضويون). وبالدعوة إلى حل يتمثل في بساطة في رفض دعم الطاغية فإنه يكون أحد أكبر من دعوا إلى العصيان المدني والمقاومة السلمية. كتب لابوَتي المقالة عام ١٥٥٢م أو ١٥٥٣م، عندما كان لا يزال طالبًا في الجامعة في الثانية والعشرين من عمره، وجرى تداولها سرًّا ولم تطبع حتى ١٥٧٦م بعد موت لابوَتي عام ١٥٦٣م.

لم يصُغ «ثورو» مصطلح «العصيان المدني» ولم يستخدمه أبدًا، إلا أنه بعد أن نُشرت المقالة عام ١٨٤٩م بدأ مصطلح «العصيان المدني» يظهر في العديد من الفعاليات والمحاضرات ذات الصلة بالعبودية في الولايات المتحدة الأمريكية.

عند اللجوء لاستخدام نمط فعال من العصيان المدني قد يتم اللجوء إلى المخالفة العمدية لبعض القوانين، مثل سد الطرق على نحو سلمي أو احتلال منشآت بشكل مخالف للقانون. يمارس المحتجون هذا النوع من الشغب غير العنيف بهدف دفع

السلطات إلى اعتقالهم أو حتى مهاجمتهم أو الاعتداء عليهم. وعادة ما يتلقى المحتجون تدريبات مسبقة على كيفية التصرف عند اعتقالهم أو مهاجمتهم بحيث تأتي أفعالهم بمسلك يَنمُّ عن مقاومة ورفض هادئين للسلطة لكن دون تهديد ودون اعتداء ولو حتى بغرض الدفاع عن النفس[1].

وعلى سبيل المثال، فقد وضع غاندي القواعد التالية:

- المقاوم المدني لن يُداخله أي غضب.
- إنه سيتحمل غضب الخصم.
- إنه في سبيل ذلك سيحتمل هجوم الخصم عليه ولن يرد مطلقًا، لكنه لن يخضع خوفًا من العقاب، إلى أي أمر يُوّجه إليه في غضب.
- عندما يعمد أي شخص في السلطة إلى اعتقال المقاوم المدني فإنه سيخضع طوعًا للاعتقال كما أنه لن يقاوم مصادرة متاعه.
- إن كان أي من متاع المقاوم السلمي أمانة مودعة عنده فإنه سيرفض تسليمها حتى لو فقد حياته دون ذلك، لكنه مع ذلك لن يردّ هجومًا.
- رد الهجوم يشمل السباب واللعن.
- لذا فإن المقاوم المدني لن يعمد إلى إهانة خصمه مطلقًا، لذا فهو لن يشارك في أي من الصيحات التي تخالف روح فلسفة أهيمسا.
- المقاوم المدني لن يحيي علم الاتحاد ولن يهينه أو يهين الموظفين البريطانيين أو الهنود.
- خلال النضال إن أهان أحد موظفًا أو اعتدى عليه فإن المقاوم المدني سيحمي الموظف من الإهانة أو الاعتداء حتى لو دفع حياته ثمنًا.

وكان العصيان المدني أحد أهم أساليب الحركات القومية في المستعمرات البريطانية

(١)العصيان المدني، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

السابقة في أفريقيا وآسيا قبل نيلها استقلالها. فقد نمى المهاتما غاندي وأمار باتيل العصيان المدني كوسيلة مناهضة للاستعمار. قال غاندي : «إن العصيان المدني هو حق أصيل للمواطن في أن يكون متمدنًا، وهو ينطوي على ضبط النفس، والعقل، والاهتمام، والتضحية». تعلّم غاندي العصيان المدني من مقالة «ثورو» الكلاسيكية والتي ضمّنها في فلسفة ساتياگراها السلمية. كانت حياة غاندي في جنوب أفريقيا وحركة الاستقلال الهندية أول تطبيق ناجح على نطاق واسع للعصيان المدني.

وفي جنوب أفريقيا دعا كل من الأسقف «دزموند توتو» و«ستيف بيكو» إلى العصيان المدني، وتمثلت النتيجة في وقائع مشهورة مثل مظاهرة المطر البنفسجي عام ١٩٨٩م، ومسيرة كيب تاون السلمية التي أنهت الفصل العنصري.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تبنى مارتن لوثر كنج، أحد قادة حركة الحقوق المدنية في الولايات الأمريكية في ستينيات القرن العشرين، أسلوب العصيان المدني، كما تبناه النشطاء مناهضو الحرب أثناء حرب فيتنام. ومنذ سبعينيات القرن العشرين مارست الجماعات المناهضة للإجهاض المقنن في الولايات المتحدة العصيانَ المدنيَ.

وفي أوروبا استخدم الثوار العصيان المدني فيما عرف إجمالاً بالثورات الملونة التي غشيت دولاً شيوعية سابقة في وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، وهي الثورات التي تأثرت بأفكار جين شارب المعروف باسم «مكيافيلي اللاعنف» و«كلاوسفيتس الحرب السلمية».

وأحيانًا يكون دافع ممارسي العصيان المدني إلى ذلك دينيًّا، كما يشارك رجال وعلماء الدين أو يقودون ممارسات العصيان المدني، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك فيليب بِرِجان وهو كاهن كاثوليكي أمريكي سابق اعتقل عشرات المرات في أفعال عصيان مدني مناهضة للحرب[1].

(١) المرجع السابق.

لقد كان لغاندي السبق في اتخاذ العصيان المدني وسيلة لتحدي القوانين الجائرة؛ متخذًا أسلوب اللاعنف. وجاء من بعده «مارتن لوثر كينج»، في إطار حركته المطالبة بالحقوق المدنية؛ فسار على خطى غاندي مبتكرًا أسلوبي المسيرة والجلوس الاحتجاجيين، لخلق موقف متأزم مستحكم يُرغم الحكومات والأنظمة على فتح باب النقاش والتباحث.

ولكن هل ينجح أسلوب العصيان المدني في دول تحبو في طريق الديمقراطية كالدول العربية والإسلامية؟

هناك من يرى أن اللجوء إلى العصيان المدني في الدول العربية والإسلامية، كأسلوب متطور لإنجاز المطالب وتحصيل الحقوق، ما هو إلا ضرب من الخيال، وكلام سفسطة لا معنى له، فأنت تستطيع أن تتحدث عن العصيان المدني، في دولة مثل أمريكا وكندا وسويسرا، وما شاكلها من دول العالم المتحضر، ولكن لا يمكن أن تتحدث عن مفهوم العصيان المدني، فضلاً عن تطبيقه في الدول «المتوحشة» كالدول العربية؛ لأن استخدام الأسلوب غير العنيف راسخ في الدول التي تكون معاييرها أسس العمل الديمقراطي، وحقوق الإنسان وحرياته، وتحكيم مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعيين، أما في الدول العربية الجامدة، فلا يمكن اللجوء إلى هذا السلوك على سبيل الحقيقة، لأجل استبدال الحكومة المستبدة أو تغيير منهجها، لأن قيام نهج العصيان المدني غير العنيف في هذه الدول يحتاج إلى ترويج ثقافة اللاعنف والعصيان المدني عند الجماهير والسلطة على حد سواء، وهو ما زال في طور التكوين، يموت حينًا، ويفيق آخر.

وبالتالي، فإن الكلام عن العصيان المدني في بلد عربي أو إسلامي، مثل مصر أو تونس، أو في الخليج العربي، كلام قد يكون غير مقنع، فكيف تستطيع حشود مطوقة بطوق من رجال الأمن والشرطة ومكافحة الشغب، وعيون الجواسيس والمخبرين السريين، ولا تملك إرادتها في التعبير عن غضبها إلا في نطاق أسلوب

العصيان المدني، أن تغير نظامًا مستبدًا مسلح، لا يفهم إلا منطق القوة والعنف واسلاح؟.

وخلاصة حجة أنصار هذا الرأي: أنهم يؤيدون عمل العصيان المدني، كأسلوب حضاري في إحداث التحولات السياسية، ولكن الحديث عنه في إطار الدول العربية حديث غير واقعي، إذ لم تترسخ قيم السلام واللين، ولا الإستراتيجية اللاعنفية في المجتمعات العربية[1].

بينما يرى آخرون أن العصيان المدني، هو الطريق الأمثل للمقاومة السلمية، وهو الأسلوب الأسلم والأضمن لتغيير النظام حتى لو كان في دول متوحشة كالدول العربية بل إن ذلك أكثر جدوى لأن هذه الأنظمة الشمولية تعيش وتتغذى بالعنف والعنف المضاد، واللاعنف المضاد أو العصيان المدني يشلها ويجعلها عاجزة ومكشوفة على حقيقتها. كما أن أساليب المقاومة اللاعنيفة تتطور مع التطور احضاري لسلم القيم الإنسانية والثقافة والمعرفة، لأن قوة الاستبداد ووحشيته تنبع من تنامي الجهل والفوضى وبدائية المجتمع المدني.

وبدراسة بسيطة لوقائع التاريخ العربي المعاصر يثبت لنا أن الثورات المسلحة و لعنيفة تحولت إلى حركات رعب إرهابية انقلبت على الشعوب المضطهدة لتتحول إلى أنظمة شمولية كاسرة التهمت حقوق الشعوب وأجسادهم وثرواتهم.

فالمقاومة العنيفة بالتجربة، هي من أفشل المقاومات على الإطلاق، بدليل أنها ظلت استثناء من قاعدة عامة، هي قاعدة السلم العام.

وبالتالي، لا يشترط في قيام العصيان المدني في الدول العربية والإسلامية أن تكون المعارضة والحكومة قد اتفقتا على العمل اللاعنفي، لكي نقول بصحة

(*) جميل عودة، العصيان المدني .. الأسلوب الأمثل للمعارضة والدفاع عن الحقوق، مدونة مقالات حول العالم، بدون تاريخ.

الممارسة من الناحية النظرية، فسواء اقتنعت الحكومة والمعارضة معًا، أو أحدهما دون الآخر، فإن اللاعنف السياسي، لا بد أن يكون الخيار المتجدد للشعب في كسب الحقوق والحفاظ عليها، لأنه يعبر عن قوة المجتمع المدني وقدرته على تنظيم نفسه وتنامي المعرفة السياسية وتطور الحس العقلاني في مقابل تدني الإحساسات العاطفية والحماسية والانفعالية.

وهو يدل على تجذر المبادئ للمطالبين بحقوقهم وتفاعلهم العميق مع أهدافهم بالتحمل والصبر الطويل دون أن يضحوا بها لصالح الوسائل والغايات الوقتية.

فصاحب الهدف الأسمى يكون دائمًا على أهبة الاستعداد للتضحية بنفسه، ولا يسمح لها في لحظة ضعف ما أن يؤذي أحدًا ولو بالكلام، وهذا ما دل عليه سلوك الأنبياء والصالحين من هذه الأمة الذين آثروا الموت من أجل المبادئ.

ولكي يتحول العصيان المدني إلى حركة حقوقية احتجاجية شعبية ناجحة لابد من التأكيد على المبادئ التالية:

- اعتبار العصيان المدني حقًّا طبيعيًّا من حقوق الشعب، لا يمكن التنازل عنه بأي صورة من الصور.

- اعتبار العصيان المدني وسيلة حضارية من وسائل التحول السياسي والمعارضة في البلاد العربية والإسلامية.

- ضرورة تعميم العصيان المدني عبر نشر ثقافة اللاعنف وتنميط أدواتها وأساليبها، وعبر تحولها إلى قيم ثقافية راسخة في المجتمع والجماعات الكبيرة والصغيرة والأسرة.

- ضرورة توعية المواطن بأهمية العصيان المدني كوسيلة من وسائل المطالبة بحقوقه المشروعة وممارسة المعارضة السلمية، وإخراجه من دائرة اللامبالاة والخوف وعدم تحمل المسؤولية.

- ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بتدريس هذا الأسلوب وتعميمه على كفة طبقات المجتمع، مما قد يحول قوة المجتمع أو الاحتقانات الداخلية والنفسية إلى قوة إيجابية وليس تخريبية عنيفة.

- ضرورة تفهم السلطات العربية والإسلامية لأهداف العصيان المدني، وأخذها بنظر الاعتبار، والتأكيد على تحقيقها، لأن ذلك يضمن مصالح البلاد حيث يتم احتواء التخريب والعنف والفوضى الناجمة عن الاحتقانات الغوغائية.

- ضرورة تطوير أدوات العصيان المدني واستحداث أساليب جديدة لأدائه على وجهه الصحيح.

- أن يجعل المجتمع المدني العربي والإسلامي العصيان المدني هو الأسلوب الأوحد في ممارسة المعارضة، مع ضرورة وجود مواثيق بين الدول الإسلامية بخصوص تمنع ضرب وقمع التجمعات السلمية.

- الاستفادة من الثورة التكنولوجية الجديدة المتمثلة بالإنترنت من أجل تعميم أساليب العصيان المدني ودعم الشعوب المقهورة التي تمارسه عبر نشر قضاياها وأهدافها.

إن اللاعنف هو فلسفة قادرة على تحريك قوة العقل وطاقة المعرفة وبالتالي القضاء على فوضوية الجهل والأمية المتلبسة بالعنف والانفعال والحماس واللعب بالأهواء والعواطف[1].

أحسن ما يوصف به العصيان المدني أنه عبارة عن حوار، حوار مع الخصم من خلال أنشطة المقاومة، كما أنه حوار مع المواطنين من خلال تحفيزهم للمشاركة في أنشطة المقاومة. وعادة ما تبدأ المقاومة بشكل تدريجي، فتبدأ حملة المقاومة مثلاً بالمفاوضات - إن أتيح هذا الأمر- ثم تُصَعَّدْ تدريجيًّا (أو تبتكر أساليب أخرى) إذا

١) المرجع السابق.

لم تنجح عملية الحوار في لفت انتباه الخصم وإقناعه بضرورة الإصلاح والتغيير. وقد شبه غاندي هذه العملية بارتقاء درجات السلم، ففي مسيرة الملح الشهيرة عندما كسر الهنود قانون الاستعمار البريطاني وبدؤوا يستخلصون الملح من البحر سأل أحد الصحفيين غاندي: ماذا سيفعل لو لم تستجب السلطات لذلك.. فأجاب: «عندئذ سأُصعِّدْ الحملة»، وذلك حتى يستمر الحوار بين المقاومة والنظام.

ومن الضروري أن يستمر هذا الحوار وألا يتوقف وألا يتم تجاهله، وأن يستهدف جر المجتمع كله من مسئولين ومواطنين إلى حوار مكثف، ذلك أن استمرار الحوار يعني استمرار الحركة في تحقيق أهدافها وازدياد قوتها، وفي توقف الحوار تعزيز لموقف النظام وازدياد قوته. وعلى الحركة ونشطائها أن يعوا أن عدم التهيب من السلطة يجب ألا يؤدي إلى قطع الحوار الذي قد ينشأ نتيجة الحماس في دفع المقاومة إلى الأمام بشكل غير مدروس. أما إذا كان الخصم هو البادئ في قطع الحوار – لأسباب تكتيكية – فسيزيد ذلك من إمكانية إيجاد حوار مباشر بين مجموعة النشطاء من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى. وهذا التطور هو الشائع في مثل هذه المواقف.

إن استجابة الخصم جزء ضروري في عملية المقاومة بغض النظر عما إذا كانت هذه الاستجابة سلبية أو إيجابية، جزئية أو كلية.

ويجب أن يمثل العصيان المدني حافزًا أخلاقيًا للمواطنين ليكون جديرًا بثقتهم. وتبدو هذه الثقة مستحيلة إذا هددت حركة المقاومة باستعمال العنف، مما يوجد عند الناس حالة ذهنية من الهلع تحول بينهم وبين الاستجابة للحافز الأخلاقي، وبهذا يصبح العصيان مصدرًا للخوف بدلاً من الثقة. فالعصيان إذا ما كان مصحوبًا بالعنف فإنه يعزز قوة الخصم.

إن ثقافة «العمل في فريق» قيمة عظمى تفتقدها مجتمعاتنا بصفة عامة، فمجتمعاتنا قائمة على العمل والإنجاز الفردي، بينما قيمة أو كلمة الفريق تعني التعاون والتواصل

وجودة وسرعة الإنتاج، وهي الأشياء التي يفتقدها العمل الفردي.

وقد توجد الجماعات والحركات، ولكنها لا تستفيد من قيمة العمل في فريق، فتغلب عليها النزعة الفردية في اتخاذ القرارات، وتدريب الأفراد على التبعية المطلقة. وهو أمر يختلف كلية عن ثقافة «العمل في فريق»، والتي تجعل الفريق كله مسئولاً عن العمل، ولنجاح والفشل، وتمنح الثقة لكل أفراد المجموعة، وتعزز قدرتهم على اتخاذ القرارات. وقد كان لهذه الثقافة دور كبير في ازدهار ونهضة المجتمعات الغربية[1].

(١) أحمد عبد الرحمن، العصيان المدني تعريفه ومفهومه، النداء .. موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، ٢ يناير ٢٠٠٦م.